تواصل الإدارة الأميركية الجديدة العمل بقرار سابق يمنع التحالف الدولي في العراق من تقديم أي دعم لعمليات يكون «الحشد الشعبي» مشاركاً فيها، لكنها أضافت توصيات جديدة تحظر استخدام الفصائل لأي مساعدات عسكرية تقدمها للجيش العراقي

مساعدات التحالف ممنوعة على «الحشد»

منع استخدام الفصائل العراقية لأي معدات... واستمرار حظر دعم العمليات العسكرية التي تشارك بها

تغطية حملات «الحشد» من قبل الطيران العراقي (علي مكرم غريب/الأناضول)

بغداد ـ **عادل النواب، محمد علي**

كشف مسؤول عسكري عراقي بارز في قيادة العمليات المشتركة، لـ«العربي الجديد»، أول من أمس السبت، عن توصيات جديدة من قبل التحالف الدولي بشأن المساعدات العسكرية التي تلقاها العراق أخيراً من التحالف، تتضمّن شرط منع انتقالها أو استعمالها من قبل «الحشد الشعبي». وأوضح أنه بموجب الشروط فإنّه سيترتب على رصد أي خرق إجراءات من قبل التحالف، قد تصل إلى وقف برنامج المساعدات للقوات العراقية النظامية. وبحسب المسؤول العسكري فإن «الولايات المتحدة وبريطانيا، باعتبارهما أبرز الداعمين للعراق ضمن جهود التحالف، رفضتا في أكثر من مناسبة تأكيدات القيادات العراقية بأن الحشد الشعبي جزء من المنظومة الأمنية، وله قانون تم تشريعه في البرلمان، كما أنهما لا تفرّقان كثيراً بين فصيل وآخر». ولفت إلى أن «الحظر الذي يفرضه التحالف الدولي على دعم العمليات والحملات العسكرية العراقية التي تشارك بها فصائل الحشد لا يزال سارياً، لذلك لجأت قيادة العمليات المشتركة إلى تغطية الحملات التي يتم إشراك الحشد فيها بمروحيات الجيش والطيران الحربي العراقي حصراً».

وأوضح أن «طيران التحالف سبق أن قدّم دعماً جوياً للحشد الشعبي في معارك تكريت في عام 2015 والموصل والفلوجة وبيجي من بعدها، وفي مناطق مختلفة. لكن التوترات السياسية التي حدثت بعد انتخابات عام 2018، وما أسفرت عنه من تكليف عادل عبد المهدي برئاسة الحكومة، والتصعيد ضد الإدارة الأميركية أدت إلى قرار بوقف أي دعم جوي لهذه الفصائل، وهو من قرارات إدارة (الرئيس السابق) دونالد ترامب، الذي ما زالت الإدارة الحالية (برئاسة جو بايدن) تعمل به».

وكانت قوات التحالف قد أبلغت حكومة عادل عبد المهدي بهذا الإجراء نهاية عام 2019. وجاء يومها بعد ارتفاع حدة التوتر بين الولايات المتحدة والفصائل المدعومة من إيران، والتي استفادت خلال السنوات السابقة من دعم التحالف الدولي أثناء وبحسب المسؤول العسكري فإن «الولايات المتحدة وبريطانيا، باعتبارهما أبرز الداعمين للعراق ضمن جهود التحالف، رفضتا في أكثر من مناسبة تأكيدات القيادات العراقية بأن الحشد الشعبي جزء من المنظومة الأمنية، وله قانون تم تشريعه في البرلمان، كما أنهما لا تفرّقان كثيراً بين فصيل وآخر». ولفت إلى أن «الحظر الذي يفرضه التحالف الدولي على دعم العمليات والحملات العسكرية العراقية التي تشارك بها فصائل الحشد لا يزال سارياً، لذلك لجأت قيادة العمليات المشتركة إلى تغطية الحملات التي يتم إشراك الحشد فيها بمروحيات الجيش والطيران الحربي العراقي حصراً».

وأوضح أن «طيران التحالف سبق أن قدّم دعماً جوياً للحشد الشعبي في معارك تكريت في عام 2015 والموصل والفلوجة وبيجي من بعدها، وفي مناطق مختلفة. لكن التوترات السياسية التي حدثت بعد انتخابات عام 2018، وما أسفرت عنه من تكليف عادل عبد المهدي برئاسة الحكومة، والتصعيد ضد الإدارة الأميركية أدت إلى قرار بوقف أي دعم جوي لهذه الفصائل، وهو من قرارات إدارة (الرئيس السابق) دونالد ترامب، الذي ما زالت الإدارة الحالية (برئاسة جو بايدن) تعمل به».

وكانت قوات التحالف قد أبلغت حكومة عادل عبد المهدي بهذا الإجراء نهاية عام 2019. وجاء يومها بعد ارتفاع حدة التوتر بين الولايات المتحدة والفصائل المدعومة من إيران، والتي استفادت خلال السنوات السابقة من دعم التحالف الدولي أثناء وبحسب المسؤول العسكري فإن «الولايات المتحدة وبريطانيا، باعتبارهما أبرز الداعمين للعراق ضمن جهود التحالف، رفضتا في أكثر من مناسبة تأكيدات القيادات العراقية بأن الحشد الشعبي جزء من المنظومة الأمنية، وله قانون تم تشريعه في البرلمان، كما أنهما لا تفرّقان كثيراً بين فصيل وآخر». ولفت إلى أن «الحظر الذي يفرضه التحالف الدولي على دعم العمليات والحملات العسكرية العراقية التي تشارك بها فصائل الحشد لا يزال سارياً، لذلك لجأت قيادة العمليات المشتركة إلى تغطية الحملات التي يتم إشراك الحشد فيها بمروحيات الجيش والطيران الحربي العراقي حصراً».

وأوضح أن «طيران التحالف سبق أن قدّم دعماً جوياً للحشد الشعبي في معارك تكريت في عام 2015 والموصل والفلوجة وبيجي من بعدها، وفي مناطق مختلفة.

> قيادي في «الحشد الشعبي» يؤكد صحة شروط التحالف الدولي
>
> التحالف الدولي نفذ أكثر من 40 ضربة جوية خلال مارس

وتغطية تحركات جهاز مكافحة الإرهاب والاستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع العراقية.

وأعلن المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة، اللواء تحسين الخفاجي، الخميس الماضي، عن تلقي بلاده مساعدات عسكرية جديدة من التحالف الدولي. ونقلت صحيفة «الصباح» الرسمية، في عددها الصادر الخميس الماضي، عن الخفاجي قوله إن «التحالف الدولي سلّم إلى قوات الجيش العراقي تجهيزات ومعدات، تشمل آليات عسكرية وأسلحة ومعدات عسكرية بقيمة 5 ملايين دولار». وأضاف أن «هذه المنحة تأتي من أجل مساعدة قوات الأمن العراقية في حربها ضد عصابات داعش وبناء المؤسسات العسكرية بأرقى التجهيزات».

وأكد القيادي في «الحشد الشعبي» محمد البصري صحة المعلومات الجديدة بشأن إجراءات التحالف الدولي. وقال، لـ«العربي الجديد»، إن «عمليات الحشد الشعبي تتم من خلال غطاء الطيران العراقي». وأوضح أن «الحشد لم ولن يتلقى دعماً في أي معركة من طيران التحالف الدولي، وكل الدعم الجوي كان من الطيران العراقي، ولا نحتاج إلى مشاركة طيران التحالف».

بدوره، قال النائب كريم عليوي، عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، والقيادي في تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «قرارات التحالف الدولي تستهدف الحشد كمنظومة وتحاول التضييق عليه». وأضاف أن «طيران التحالف قصف أكثر من مرة بالفترات السابقة قطعات من الحشد، بحجة الأخطاء العسكرية، خلال المعارك ضد تنظيم داعش، لذلك مسألة عدم تغطية التحالف محاور الحشد في أي عملية أمر جيد، والطيران العراقي هو من يوفر الدعم والإسناد». واعتبر أن «الحشد يرفض أن يتلقى دعماً من التحالف الدولي بأي شكل من الأشكال، وهو ليس بحاجة له».

وأكد القيادي في «الحشد الشعبي» محمد البصري صحة المعلومات الجديدة بشأن إجراءات التحالف الدولي. وقال، لـ«العربي الجديد»، إن «عمليات الحشد الشعبي تتم من خلال غطاء الطيران العراقي». وأوضح أن «الحشد لم ولن يتلقى دعماً في أي معركة من طيران التحالف الدولي، وكل الدعم الجوي كان من الطيران العراقي، ولا نحتاج إلى مشاركة طيران التحالف».

بدوره، قال النائب كريم عليوي، عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، والقيادي في تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «قرارات التحالف الدولي تستهدف الحشد كمنظومة وتحاول التضييق عليه». وأضاف أن «طيران التحالف قصف أكثر من مرة بالفترات السابقة قطعات من الحشد، بحجة الأخطاء العسكرية، خلال المعارك ضد تنظيم داعش، لذلك مسألة عدم تغطية التحالف محاور الحشد في أي عملية أمر جيد، والطيران العراقي هو من يوفر الدعم والإسناد». واعتبر أن «الحشد يرفض أن يتلقى دعماً من التحالف الدولي بأي شكل من الأشكال، وهو ليس بحاجة له».

وفي الخامس من شهر مارس الحالي، أصدرت جماعات عراقية تطلق على نفسها اسم «الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة العراقية»، وتضم مليشيات عدة، أبرزها «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«العصائب» و«الخراساني» و«سيد الشهداء» و«الطفوف»، وفصائل مسلحة أخرى منضوية ضمن «هيئة الحشد الشعبي»، بياناً توعدت فيه بما سمّته مرحلة جديدة من التصعيد ضد القوات الأميركية والمتعاونين معها، مهددة بشن هجمات واسعة تستهدف المعسكرات والأرتال الأميركية في العراق. ونهاية العام الماضي فرضت وزارة الخزانة الأميركية سلسلة من العقوبات على قيادات بارزة في «الحشد الشعبي»، أبرزها رئيسه فالح الفياض، والقيادي في «كتائب حزب الله» عبد العزيز المحمداوي، الملقب «أبو فدك»، والذي يشغل منصب رئيس أركان «الحشد الشعبي». وبلغ مجموع القيادات البارزة التي طاولتها العقوبات الأميركية نحو 15 شخصية، بتهم أغلبها متعلقة بانتهاكات في ملف حقوق الإنسان، واستهداف استقرار العراق والفساد المالي وتهديد الديمقراطية في البلاد وفقاً لبيانات صدرت عن وزارة الخزانة الأميركية.

الخبير الأمني العراقي والمقرب من أجهزة الاستخبارات العراقية، فاضل أبو رغيف، وصف العلاقة بين التحالف الدولي و«الحشد الشعبي» في العراق بأنها مستحيلة. وأوضح أبو رغيف، لـ«العربي الجديد»، أنه «كانت هناك عمليات عسكرية خاضها الحشد الشعبي تحت إمرة قيادة العمليات المشتركة في عدد من المدن. ويكون تقسيم مهمات القوات القتالية من قبل العمليات المشتركة، وهذه العمليات إذا كانت تحتاج إلى ضربات جوية فإنه تتم الاستعانة بالتحالف الدولي لتقديم الإسناد والدعم. لكن إذا كانت العملية تتعلق بالحشد الشعبي، فإن ذلك سيكون خارج دعم التحالف الدولي». وأوضح أن «فصائل الحشد لم تطلب دعماً جوياً من التحالف الدولي»، في إشارة إلى أن المقاطعة لا تتعلق بالتحالف الدولي فقط، بل من قبل «الحشد الشعبي» نفسه.

للحديث تتمة...

تونس التي تحلم بالطيران

وليد التليلي

تأجّل إطلاق القمر الصناعي التونسي «تحدي 1» من يوم السبت الماضي إلى صبيحة اليوم الإثنين، إذا سمحت الظروف المناخية بذلك، وبحسب المصنعين التونسيين فإن «تحدي 1» هو أول قمر صناعي عربي مصنع بإمكانات محلية مائة بالمائة من قبل الخبرات التونسية في شركة «تلنات» المختصة في التكنولوجيا والبرمجيات والأنشطة الهندسية، وهو قمر صناعي مختص في «إنترنت الأشياء» وسيستخدم لأول مرة في العالم بروتوكول «لورا» في اتصالات الفضاء.

هذا القمر إذاً ليس للدولة فيه أي فضل ولا دخل لها فيه من قريب أو من بعيد، وربما كان سيفشل المشروع لو تدخلت فيه وعرضت أمره على النواب الجهابذة الذين يفتون في كل شيء، ويعطلون كل شيء، وهو نتاج عمل رجل أعمال (محمد فريخة) آمن بالمشروع، ومهندسين بارعين. لم يصدق فريخة أحد عندما أطلق الفكرة في البداية إلى أن أصبحت حقيقة يتباهى بها التونسيون في عيدهم الوطني.

يريد التونسيون أن يطيروا في الفضاء، أن يحلقوا فوق أزماتهم، فوق ضجيج الساسة وهراء بعض النواب. هؤلاء المهندسون والأطباء ومبتكرو أحدث البرمجيات في العالم مقتنعون بأن بلدهم يستحق وضعاً أفضل من هذا الواقع الصعب. وهذه الخطابات النعيسة أحياناً والمعارك المتدنية أحياناً أخرى لا تشبههم ولا تنتمي لثورتهم ولا لأحلامهم. يريدون أن يطيروا عالياً ببلدهم، أحلامهم كبيرة وقابلة للتحقيق، لكن الوضع السياسي يشدهم إلى الخلف يثقلهم ويمنعهم من الانطلاق، لا يفهمون كيف تردّى الوضع إلى هذه الدرجة وهم الذين أنجزوا ثورة غيّرت وجه التاريخ وطرحت آمالاً جديدة أمام شعوب المنطقة، لا يفهمون كيف توقف الإنتاج ولماذا تأخرت اللقاحات وكيف عجزت الدولة عن سداد ديونها ولماذا فشل البرلمان على مدى سنوات في انتخاب ثلاثة أعضاء فقط للمحكمة الدستورية. لا يفهمون كيف يرفض رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان أن يجتمعوا لحل خلافات تكلف البلاد والعباد كثيراً، وربما تعصف بالتجربة كلّها، وبهم طبعاً، وكيف يمكن للشيوخ الثلاثة أن يدخلوا لعبة العناد الخطيرة، بينما شبابهم يدعوهم من كل المنابر أن يتجاوزوا هذه الخلافات وأن ينقذوا البلد قبل فوات الأوان.

«تحدي 1» هو رسالة تلخّص واقع التونسيين بشكل دقيق، شباب متعلم يرسم صورة البلد التي ثار من أجلها، يريد أن يطير بها عالياً بين الأمم الراقية، ولكن الساسة افتكوا من هذا الحلم، لكنه صامد إلى حد الآن.

النظام السوري يستهدف الأتارب... وتصعيد بمحيط عين عيسى

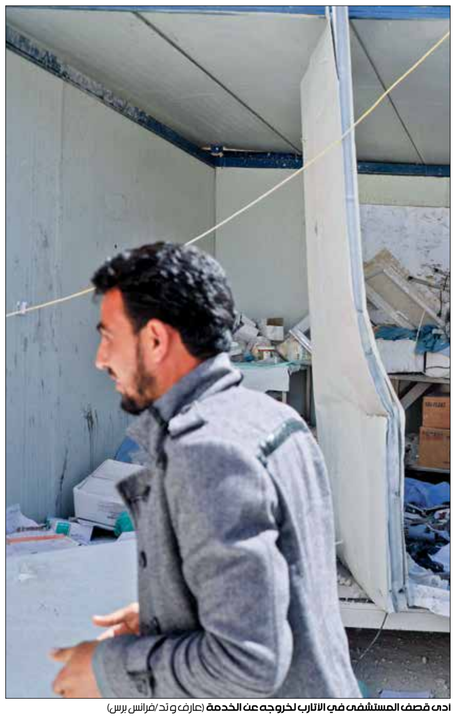
آدى قصف المستشفى في الأتارب لخروجه عن الخدمة (عارف وتد/فرانس برس)

> استأنف النظام السوري قصف المستشفيات على غرار مستشفى المغارة في بلدة الأتارب غربي حلب، أمس، فيما تتواصل الاشتباكات بين «الجيش الوطني» السوري المعارض و«قسد» قرب بلدة عين عيسى

عماد كركص

اشتعلت الأوضاع الميدانية مجدداً على أكثر من جبهة، إذ جددت قوات النظام قصفها أهدافاً مدنية في «منطقة خفض التصعيد الرابعة» (إدلب ومحيطها)، شمال غربي سورية، ما أوقع قتلى وجرحى، في حين تجددت الاشتباكات على نحو أعنف في محيط بلدة عين عيسى، بين «الجيش الوطني» والجيش التركي من جهة، و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) من جهة أخرى. كل ذلك ربما يشير إلى تراجع التفاهمات بين الروس والأتراك، إذ يدعم كل منهما أطرافاً ضمن دائرة الصراع في الشمال، وتتشابك بينهما خيوط المصالح الجغرافية على الأرض، والسياسية على طاولة التفاوض، سواء حول إدلب، أو مناطق الشمال الشرقي من البلاد. وفي حين تصر أنقرة على السيطرة على عين عيسى وإبعاد «قسد»، المدعومة أميركياً، عنها، تهدف موسكو لتحقيق مزيد من التوسع على الأرض في إدلب ومحيطها على حساب المعارضة، من خلال دعم قوات النظام والمليشيات الحليفة لها، المدعومة من روسيا وإيران، على الرغم من سريان وقف إطلاق النار، المبرم بين روسيا وتركيا حول إدلب، في مارس/آذار العام الماضي. وقتل 7 مدنيين، بينهم طفل وامرأة، وأصيب 15 آخرون، بقصف من قبل مدفعية النظام استهدف مستشفى المغارة في بلدة الأتارب غربي حلب، والتابعة لـ«خفض التصعيد» (إدلب ومحيطها). وأدى القصف إلى مقتل مُراجعين ومرضى، في حين شملت الإصابات أفراداً من الكوادر الطبية والإدارية للمستشفى، نقل بعضهم إلى المستشفيات التركية نظراً لحالتهم الحرجة والخطرة. كما أدى القصف إلى خروج المستشفى عن الخدمة، والذي يخدم آلاف المدنيين في الأتارب ومحيطها.

وأوضحت مصادر أن قوات النظام، المتمركزة في «الفوج 46» قرب بلدة أورم الكبرى، على بعد نحو 4 كيلومترات عن الأتارب غربي حلب، استهدفت بأربع قذائف هاون قسم المراجعين في المستشفى. كذلك فإن قصف قوات النظام والمليشيات استمر باتجاه القرى والبلدات المحاذية لخطوط التماس في جبل الزاوية، جنوبي إدلب. يأتي ذلك ضمن الخروقات المستمرة، من قبل قوات النظام وحلفائها، لإنهاء وقف إطلاق النار المبرم في إدلب ومحيطها، قبل أكثر من عام. وقال النقيب ناجي المصطفى، المتحدث باسم «الجبهة الوطنية للتحرير»، كبرى تشكيلات المعارضة السورية العسكرية المقاتلة في إدلب ومحيطها، والمدعومة من تركيا، إن «القصف لم يتوقف منذ وقف إطلاق النار». وأشار في حديث، مع «العربي الجديد»، إلى أن «أمس الأول شهد محاولة تسلل لقوات النظام باتجاه نقاط المعارضة في سهل الغاب، بالإضافة إلى تواصل القصف على بلدات وقرى جبل الزاوية وغيرها من المناطق المحاذية لخطوط الاشتباك في محيط خفض التصعيد». ودان المصطفى القصف الذي استهدف مستشفى الأتارب، مؤكداً أن فصائل المعارضة ردت على مصادر النيران، والمرابض التي أطلقت القذائف ضمن تجمعات ونقاط قوات النظام، مشيراً إلى تحقيق إصابات مباشرة.

من جهته، أعرب فريق «منسقو استجابة سورية»، الفاعل في القطاع الإنساني شمال غرب البلاد، عن «استنكاره حيال تواصل استهدف قوات النظام وروسيا للمنشآت الحيوية والطبية في شمال غربي سورية، والتي كان آخرها استهداف مستشفى المغارة في الأتارب، ما أدى إلى خروجه عن الخدمة، بالإضافة إلى سقوط ضحايا وإصابات في صفوف الكادر الطبي ومراجعي المستشفى». بدوره، قال «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، في بيان، إن «قصف مستشفى المغارة في الأتارب بريف حلب جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية». وأضاف أن «هذه الجريمة تعيد كثيراً من المسائل إلى نقطة الصفر، وتتطلب تحركاً فورياً من قبل المجتمع الدولي والدول المهتمة بإنهاء الحرب الإرهابية التي يشنها النظام وحلفاؤه على الشعب السوري».

من جهة ثانية، وفي شمال الرقة، عادت الاشتباكات العنيفة لتندلع بين «الجيش الوطني»، الحليف لتركيا من جهة، و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) من جهة أخرى، عند محاور بلدة عين عيسى، بعد هدوء نسبي استمر لفترة قصيرة. وبحسب مصادر «العربي الجديد» على الأرض، فإن الاشتباكات التي تدور، منذ الجمعة الماضي، تعتبر الأعنف في محيط البلدة التي تسيطر «قسد» عليها، مع تواجد لقوات النظام والروس عند مداخلها، إذ تدخل الطيران المسيّر التركي لمساندة فصائل المعارضة في الاشتباكات، مستهدفاً مواقع متقدمة لـ«قوات سورية الديمقراطية» في محيط البلدة. وفي حين أعلنت وزارة الدفاع التركية «تحييدها» 8 مسلحين، فقد نفت مصادر أمنية تركية، لوكالة «فرانس برس»، شن الطيران التركي غارات في المنطقة.

وذكرت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أن الاشتباكات دارت عند محاور قريتي صيدا والمعلق قرب عين عيسى، والتي ترافقت مع قصف مدفعي لـ«الجيش الوطني» على مواقع «قسد» في قرى الهوشان، والخادية، والمشيرفة في محيط عين عيسى أسفرت عن مقتل عنصرين من «قسد» وإصابة 6 آخرين، فيما قصفت «قوات سورية الديمقراطية» بقذائف المدفعية الثقيلة، من مواقعها في قريتي الهيشة والفاطسة، مراكز لـ«الجيش الوطني» في محيط البلدة، وسط تحليق مكثف لطائرات روسيّة مسيرة في سماء المنطقة، فيما انسحب رتل من قوات النظام السوري من «اللواء 93» من مواقعه قرب البلدة.

وتعد الغارات التركية، بحسب المصادر، على مواقع «قسد» في المنطقة، الأولى منذ أكثر من عام، حيث كان قصف تلك المواقع من قبل الجيش التركي يقتصر على المدفعية فقط. كما ينظر لهجوم «الجيش الوطني» في محيط عين عيسى على أنه يستهدف قطع الطريق الذي يصل البلدة بمدينة عين العرب (كوباني) شمالي حلب. يشار إلى أن عين عيسى شمالي الرقة تعتبر بمثابة «العاصمة» الإدارية لـ«الإدارة الذاتية» الكردية، وتشهد باستمرار مواجهات بين «الجيش الوطني» و«قسد»، وسط محاولات من النظام السوري للعب دور بحجة حماية المنطقة من الجيش التركي، الذي أنشأ أربع نقاط عسكرية في محيط البلدة تطل على الطريق الدولي الحسكة- حلب. وتعد الاشتباكات الحالية بين «قسد» و«الجيش الوطني» الأعنف منذ انتهاء العملية التي أطلقها الجيش التركي و«الجيش الوطني» في 2019 ضد «قسد».

وقال المتحدث الرسمي باسم «الجيش الوطني» الرائد يوسف حمود، لـ«العربي الجديد»، إن «الهجوم يستهدف المواقع التي تعتبر نقاط تموضع سلاح معاد يستهدف مناطقنا باستمرار، بالإضافة إلى أنها مواقع يتم منها الانطلاق بعمليات تسلل من قبل المليشيات الإرهابية»، في إشارة إلى «قسد».

من جهته، قال المتحدث باسم «قوات سورية الديمقراطية» كينو كبرئيل، لوكالة «فرانس برس»: «تتعرض منطقة عين عيسى لحملة شديدة من قبل الاحتلال التركي والمرتزقة العاملين معه» عبر محاولة التقدم باتجاه قرى غرب عين عيسى. وأشار إلى أن العمليات ترافق مع «قصف عنيف بقذائف الهاون والمدفعية التركية والطيران الحربي». وأكد أن «قوات سورية الديمقراطية ردت على الانتهاكات وأفشلت محاولات التسلل»، إلا أن الوضع «لا يزال متوتراً» في محيط عين عيسى.

إلى ذلك رأى القيادي في المعارضة والمحلل العسكري، العميد فاتح حسون، أنه «لا يخفى على أحد عزم تركيا والجيش الوطني السوري على استعادة المناطق التي تحاول قوات سورية الديمقراطية وباقي القوى الانفصالية سلخها عن سورية، في محاولة مكررة لتكريس تطلعاتها. كما لا يخفى على الجميع الإرهاب القادم إلى المناطق التي يسيطر عليه الجيش الوطني على شكل سيارات ودراجات مفخخة يتم تجهيزها غالباً، أو إرسال موادها، من خلال قسد وأخواتها ليتم تفجيرها ضمن المناطق السكنية والأسواق المدنية»، على حد وصفه. واعتبر أن «التصعيد التركي الأخير يأتي كرد واضح ورسالة لن تكون الأخيرة، لن ستتبعها خطوات أكبر تتناسب وحجم التغيير المطلوب على الواقع الأمني في تلك المناطق».

وأضاف حسون، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «من ناحية ثانية، لا يمكن وضع ما يحدث في خانة عدم التفاهم الروسي التركي أو الاختلاف، خصوصاً أن روسيا تمتلك العديد من المناطق التماسية، ويمكن إيصال رسائل من مناطق مختلفة وبشكل واضح ومحدد. لكن يمكن القول إن روسيا تحاول تصدير نفسها كشريك للمليشيات الانفصالية شرق الفرات، في ظل تراخ وفتور في العلاقة ما بين الإدارة الأميركية الحالية وتلك المليشيات. بمعنى آخر روسيا تحاول توسيع دورها في هذه الجغرافيا الهامة، في الوقت الذي يحاول فيه الأكراد إنعاش وإثارة اهتمام الإدارة الأميركية الحالية».

غارات وقصف روسي

جرح طفل، أمس الأحد، جراء سقوط صاروخ قرب مخيمات بلدة قاح قرب الحدود السورية - التركية شمالي إدلب. وقالت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إن البوارج الروسية استهدفت بصاروخ أطراف بلدة قاح شمال إدلب، موضحة أنه سقط على بعد نحو كيلومتر من مخيم يضم مئات النازحين. وأشارت إلى أن الطائرات الروسية استهدفت سوقاً لبيع المشتقات النفطية ومعملاً للغاز قرب سرمدا. كما طاول القصف الجبال الواقعة بين سرمدا وبابسقا.

مخططات إيرانية ضد أميركا

طهران ـ **صابر غل عنبري**

كشف مسؤولان كبيران في المخابرات الأميركية، لوكالة «أسوشييتد برس» أمس الأحد، أن الحرس الثوري الإيراني بحث احتمال شن هجمات ضد قاعدة فورت ماكنير العسكرية في العاصمة واشنطن، واستهداف نائب رئيس أركان الجيش الجنرال جوزيف مارتن، الذي تعد القاعدة مقر إقامته الرئيسي. وكشف المصدران عن خطط إيرانية للتسلل ومراقبة القاعدة، ما أدى لزيادة إجراءات الأمن حولها. ولفت المصدران إلى أن اتصالات اعترضتها وكالة الأمن القومي الأميركية في يناير/ كانون الثاني الماضي، أظهرت أن الحرس الثوري ناقش تدبير هجوم على قاعدة «فورت ماكنير»، على غرار تفجير «يو إس إس كول»، في إشارة إلى الهجوم الانتحاري ضد المدمرة الأميركية في أكتوبر/تشرين الأول عام 2000، بينما كانت ترسو في ميناء عدن اليمني. من جهة أخرى، جدد المرشد الإيراني، علي خامنئي، أمس، في كلمة متلفزة بمناسبة عيد «النيروز»، التأكيد على موقف بلاده بشأن أزمة الاتفاق النووي، قائلاً إن «لا مصداقية أبداً للوعود الأميركية»، مضيفاً: «سياستنا واضحة وهي أن يتم رفع العقوبات عملياً، ومن ثم سنتحقق من رفعها وبعد ذلك نعود للاتفاق النووي». وأكد أن «هذه السياسة حاسمة لن تتغير». وعرج على حديث البعض في إيران عن ضرورة عدم إهدار الفرصة الراهنة بعد مجيء الرئيس الأميركي جو بايدن بالقول: «نحن أيضا نعتقد أنه يجب اغتنام الفرص في وقتها وعدم هدرها، لكن لا يصح أن نستعجل والعجلة أحيانا خطرها أكبر من إهدار الفرص».

مباحثات ليبية إيطالية في طرابلس

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أجرى وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، أمس الأحد، مباحثات مع أعضاء السلطة الانتقالية الليبية الجديدة في العاصمة طرابلس، بعد أيام من زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى ليبيا. والتقى دي مايو برئيس حكومة الوحدة الوطنية الجديدة عبد الحميد الدبيبة. وقال المكتب الإعلامي لحكومة الوحدة الوطنية في بيان إنّ الدبيبة ودي مايو ناقشا سبل التعاون المشترك بين البلدين خاصة الهجرة غير النظامية. كما التقى الوزير الإيطالي مع كل من الرئيس الجديد للمجلس الرئاسي محمد المنفي ونائبيه عبدالله اللافي وموسى الكوني بحضور وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش. وبحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الليبية «وال»، أكد وزير الخارجية الإيطالي دعم ليبيا في كافة المجالات والمساهمة في توحيد المؤسسات السيادية، مبيناً أن بلاده بدأت في زيادة تمثيلها الدبلوماسي في ليبيا. كما ذكر المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي أن اللقاء كان مناسبة لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين وإعادة تفعيل اتفاقية الصداقة الليبية الإيطالية. إلى ذلك، تتجه مالطا إلى إعادة فتح سفارتها في العاصمة الليبية خلال أيام، بحسب ما أكد السفير المالطي تشارلز صليبا خلال اجتماعه أمس بالمنفي ونائبيه.

أوستن: موعد الانسحاب من أفغانستان يحدده بايدن

كابول ـ **العربي الجديد**

رفض وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، خلال زيارة مفاجئة أمس الأحد إلى أفغانستان، التعليق على موعد انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، وما إذا كانت إدارة جو بايدن ستلتزم بالمهلة المتفق عليها مع حركة طالبان، والمحددة بالأول من مايو/أيار المقبل، بموجب اتفاق الدوحة. وقال أوستن، بعد المحادثات التي أجراها مع الرئيس الأفغاني أشرف غني: «هذا اختصاص رئيسي». وأوضح أن «الرئيس (بايدن) سيتّخذ هذا القرار في مرحلة ما، لجهة الكيفية التي يرغب من خلالها التعامل» مع مسألة الانسحاب. في غضون ذلك، أكد المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة طالبان محمد نعيم، في تصريح صحافي أن الجانب الأميركي، قبل فترة، مقترحاً لخفض وتيرة العنف في أفغانستان لمدة ثلاثة أشهر. وبموجب المقترح، توقف جميع الأطراف العمليات المسلحة. والمقترح، بحسب نعيم، لن يؤثر على خروج القوات الأجنبية من أفغانستان. إلى ذلك، دعا الرئيس الأفغاني، في كلمة له أمام اجتماع عقد بمناسبة بدء العام الجديد في القصر الرئاسي، حركة طالبان إلى العمل لإنجاح عملية السلام. وقال غني إن «جهود المصالحة لا بد وأن تنجح، ولكن هناك أمر لا بد منه، وهو أن يتحمل الأفغان بعضهم بعضاً».

شرق غرب

الغنوشي: لا سبيل لحل البرلمان التونسي

أكد رئيس حركة «النهضة»، رئيس البرلمان التونسي، راشد الغنوشي (الصورة)، أمس الأحد، أنه «لا سبيل اليوم لحلّ البرلمان إلا عندما يعجز عن إنجاز مهامه، وهي إنتاج حكومة». وأوضح الغنوشي، في ندوة للحركة بمناسبة العيد الوطني، أن «أي مشروع للتغيير يحتاج إلى التوحيد، فلكي نعيش الديمقراطية، لا بد من مشروع وطني يجمع كل الاتجاهات، وتكون هناك لغة مشتركة».

(العربي الجديد)

نائب أردني ينتقد الاتفاقية الدفاعية مع أميركا

انتقد النائب عن كتلة «الإصلاح» في الأردن صالح العرموطي، أمس الأحد، اتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة بين المملكة وأميركا. ووصف العرموطي، خلال جلسة مجلس النواب، الاتفاقية بأنها «استعمار جديد وسيطرة على مرافق الدولة بمجموعها»، مطالباً المجلس بأن يعقد جلسة لبحث هذه الاتفاقية. وأضاف أن «هذه الاتفاقية تعتبر عدواناً على الدولة ووجودها وسيادتها». ورد وزير الخارجية أيمن الصفدي بأن الاتفاقية الدفاعية لا تمس السيادة الأردنية.

(العربي الجديد)

ألمانيا: عمولات الكمامات تسقط سياسياً جديداً

ترك العضو في «الاتحاد الاجتماعي المسيحي» في ولاية بافاريا الألمانية، الفريد ساوتر، أمس الأحد، الحزب، ليصبح أحدث سياسي يسقط في فضيحة عمولات مرتبطة بكمامات، وذلك في تطور قد يقلص التأييد للائتلاف الذي تتزعمه المستشارة أنجيلا ميركل (الصورة). ويحقق مدعون مع ساوتر بسبب مزاعم عن تقاضيه رشى مقابل المساعدة في ترتيب عقود بشأن كمامات للوقاية من فيروس كورونا. ونفى ساوتر، الذي شغل سابقاً منصب وزير العدل في بافاريا، المزاعم.

(رويترز)

قتيل و3 جرحى بانفجار شرقي إيران

أعلن السلاح البري للحرس الثوري الإيراني، أمس الأحد، مقتل شخص وإصابة ثلاثة في انفجار في إحدى ساحات مدينة سراوان بمحافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرقي إيران. وذكر، في بيان، أن «مجموعة إرهابية عميلة» نفذت الانفجار، من دون تسميتها، غير أنه على الأغلب يقصد جماعة «جيش العدل» المعارضة في إيران، التي تقوم بهجمات من حين لآخر في محافظة سيستان وبلوشستان.

(العربي الجديد)

اختطاف سفينة عراقية قرب السواحل الإيرانية

أعلن النائب العراقي كاظم فنجان الحمامي، أمس الأحد، أن قراصنة أقدموا على اختطاف سفينة عراقية قرب السواحل الإيرانية في مياه الخليج، وطالبوا بفدية مقدارها 80 ألف دولار لقاء إطلاق سراحها. وأكد مسؤول في وزارة النقل العراقية ببغداد أن الوزارة تتابع مع عدة جهات ملف السفينة، مبيناً أن «هناك عصابات تنشط بين المياه العراقية والإيرانية في الخليج، وتم بحث تعزيز التنسيق بين الجانبين لوقف مثل هذه الأنشطة».

(العربي الجديد)

يتوالى إعلان أحزاب «الكتلة الديمقراطية» في الجزائر، عن مقاطعة الانتخابات النيابية المبكرة المقررة في يونيو/حزيران المقبل، في ظلّ غياب ثقة هذه الأحزاب بالسلطة ومشاريعها، في حين تبرز المخاوف من تداعيات هذه المقاطعة على منطقة القبائل الرافضة أساساً الاعتراف بالسلطة القائمة

مقاطعة الانتخابات الجزائرية

الكتلة الديمقراطية لا تثق بنوايا السلطة

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تتعزز المؤشرات السياسية الدالة على مقاطعة أربعة من الأحزاب الجزائرية الأساسية في «الكتلة الديمقراطية»، للانتخابات البرلمانية المبكرة المقرر إجراؤها في 12 يونيو/حزيران المقبل، لكن الأكثر حساسية في المشهد هو انعكاس هذه المقاطعة على سحب كامل منطقة القبائل (ذات الغالبية من السكان الأمازيغ) من الخريطة الانتخابية، ما سيكون له تداعيات سياسية كبيرة. وتضم الكتلة الديمقراطية كل من حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، وحزب «العربي الجديد»، إنه «كان واضحاً أنّ التوجّه العام في الحزب يذهب باتجاه مقاطعة الانتخابات، خصوصاً أنّ الحزب ملتزم بالثورة الشعبية ومطالبها المعلنة منذ 22 فبراير 2019، وكوادره تشارك كل جمعة في المسيرات الشعبية التي تجدد رفع هذه المطالب ولا سيما تلك المتعلقة بإحداث تغيير سياسي حقيقي، متوافق عليه بين كل القوى الوطنية، وعلى أساس الإرادة الشعبية». ولفت إلى أنّ الحزب «لا يمكنه هذا كل هذه المواقف، والمشاركة في مهزلة انتخابية من الواضح تماماً أنّ السلطة استعدت للإحاطة بها وتسييرها وفقاً لأهوائها السياسية، خصوصاً مع ما نراه من دفع ورعاية للمجتمع المدني للمشاركة بها، بهدف تعويض أحزابها المنهارة». وقبل «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، كان حزب «العمال» اليساري، أحد أبرز أحزاب «الكتلة الديمقراطية»، قد دشّن مسار المقاطعة، إذ أعلنت الأمينة العامة للحزب، لويزة حنون، في مؤتمر صحافي الإثنين الماضي، أنّ «اللجنة المركزية للحزب قررت بشبه إجماع، عدم المشاركة في هذه الانتخابات التي لن يساهم تنظيمها في تفكيك النظام البائد الذي ثار عليه الشعب في فبراير 2019، بل إنّها جزء من المسار الانتخابي الذي فُرض على الشعب بعد والاستفتاء على الدستور في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي)». واعتبر بلعباس أنّ «السلطة تسعى بتنظيم الانتخابات المقبلة، إلى التهرب من أزمة الشرعية وشلل المؤسسات، وهي أمور يفترض أن تجعل من الحوار السياسي الشامل ضرورياً لبناء توافق ديمقراطي يتم تنظيمه وتأطيره بطريقة تسمح لجميع المشاركين بالمساهمة في صياغة خريطة طريق للخروج من الأزمة، يوافق عليها ويحترمها الجميع، وبشكل يبقي المؤسسة العسكرية بمنأى عن أي تأثير أو تفاوض سياسي».

من جهته، قال المتحدث باسم «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، مراد بياتور، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «كان واضحاً أنّ التوجّه العام في الحزب يذهب باتجاه مقاطعة الانتخابات، خصوصاً أنّ الحزب ملتزم بالثورة الشعبية ومطالبها المعلنة منذ 22 فبراير 2019، وكوادره تشارك كل جمعة في المسيرات الشعبية التي تجدد رفع هذه المطالب ولا سيما تلك المتعلقة بإحداث تغيير سياسي حقيقي، متوافق عليه بين كل القوى الوطنية، وعلى أساس الإرادة الشعبية». ولفت إلى أنّ الحزب «لا يمكنه هذا كل هذه المواقف، والمشاركة في مهزلة انتخابية من الواضح تماماً أنّ السلطة استعدت للإحاطة بها وتسييرها وفقاً لأهوائها السياسية، خصوصاً مع ما نراه من دفع ورعاية للمجتمع المدني للمشاركة بها، بهدف تعويض أحزابها المنهارة». وقبل «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، كان حزب «العمال» اليساري، أحد أبرز أحزاب «الكتلة الديمقراطية»، قد دشّن مسار المقاطعة، إذ أعلنت الأمينة العامة للحزب، لويزة حنون، في مؤتمر صحافي الإثنين الماضي، أنّ «اللجنة المركزية للحزب قررت بشبه إجماع، عدم المشاركة في هذه الانتخابات التي لن يساهم تنظيمها في تفكيك النظام البائد الذي ثار عليه الشعب في فبراير 2019، بل إنّها جزء من المسار الانتخابي الذي فُرض على الشعب بعد استقالة الرئيس السابق (عبد العزيز بوتفليقة)، وستعيد إنتاج النظام السياسي نفسه». واعتبرت حنون أن انتخابات 12 يونيو، وفي الظروف التي ستجرى فيها «هي محاولة يائسة لإنقاذ النظام المتعفن غير القابل للإصلاح، وتتنافى مع تطلعات الأغلبية التي طالبت برحيله. كما أنّ هذه الانتخابات التشريعية لن تعزّز الديمقراطية، وفقاً للقانون الانتخابي الخطير، بل تسمح، وعبر جهاز سياسي، بتأسيس نظام شمولي وشرعنة الفساد السياسي وتعميمه، وهي موعد للقضاء على التعددية الحزبية وتدمير التعددية السياسية، ونتائجها محسومة سلفاً».

وفي الاتجاه نفسه، ذهب موقف «الحركة الديمقراطية الاجتماعية» («الحزب الشيوعي سابقاً») بشأن مقاطعة انتخابات يونيو المقبل، خصوصاً أنّ الحركة المستمرة في دعم الحراك الشعبي؛ سياسياً وميدانياً، من خلال نزول كوادرها وإسنادهم أسبوعياً تظاهرات الحراك الطلابي كل يوم ثلاثاء والحراك الشعبي كل يوم جمعة، ربطت مسارها السياسي ومواقفها بالثورة الشعبية. وقال رئيس الحركة، فتحي غراس، في مداخلة سياسية له على موقع الحزب أخيراً، إنه «لا يمكن إيجاد أي تسوية سياسية مع النظام الحالي، كونه لا يزال مستمراً في ممارساته القمعية نفسها والإغلاق السياسي»، مشيراً إلى أن «الانتخابات في مثل هذه الظروف لا تتيح سوى استمرارية النظام، بدلاً من تحقيق التغيير السياسي، الذي يطالب به الجزائريون والثورة الشعبية منذ فبراير 2019».

وضمن «الكتلة الديمقراطية»، يبرز موقف «جبهة القوى الاشتراكية» التي ستقرر في الثالث من إبريل/نيسان المقبل موقفها النهائي بشأن الاستحقاق المنتظر، وذلك قبل أقل من ثلاثة أسابيع من انتهاء الآجال القانونية لإيداع قوائم الترشيحات للانتخابات النيابية. وتتحكم ثلاثة عوامل في موقف الجبهة وتؤشر إلى أنها متوجهة نحو إعلان مقاطعة الانتخابات المقبلة. العامل الأول هو الوقت، إذ إنّ تأخير موعد اتخاذ القرار مرتبط برغبة الجبهة بدراسة الموقف من جوانبه كافة. أما العامل الثاني، فمرتبط باستمرار دعم الجبهة وكوادرها لتظاهرات الحراك من جهة، ومن جهة أخرى حالة الرفض الواسعة لقواعد الجبهة ومناضليها، خصوصاً في مناطق تمركزها في منطقة القبائل، لإجراء أي استحقاق انتخابي، وهو ما يمثّل العامل الثالث. وكانت بلغت نسبة التصويت في الانتخابات الأخيرة (الاستفتاء على الدستور) في ولايات منطقة القبائل الثلاث؛ تيزي وزو وبجاية والبويرة، إضافة إلى أجزاء من ولايات سطيف وبرج بوعريريج وبومرداس شرقي الجزائر، أقل من واحد في المائة. وواضح أنّ الرفض الكبير والموقف الذي أبدته قواعد الجبهة لمجرد مقابلة قيادتها الرئيس عبد المجيد تبون في 14 فبراير/شباط الماضي، يضع قيادة الجبهة أمام خيار واحد وهو مقاطعة الانتخابات.

في السياق، رأى المحلل السياسي، ناصر حدادي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «من الصعوبة بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية، كما للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، القبول بالمشاركة في الانتخابات»، موضحاً أنه «لن يكون بإمكانهما إيجاد مرشحين أو القيام حتى بالحملة الانتخابية، خصوصاً في منطقة تذهب كل المؤشرات إلى أنها ستقاطع الاستحقاق الانتخابي المقبل، تماماً كما جرى في الاستفتاء على الدستور في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي (في إشارة لمنطقة القبائل)». وبرأيه، فإنّ «موازين القوى في الشارع، تضع مجموع قوى الكتلة الديمقراطية خارج السباق الانتخابي، إذ قد نشهد للمرة الأولى انتخابات من دون أي مشاركة للكتلة، مقارنة بالاستحقاقات السابقة منذ رئاسيات عام 1995، والتي كان يحضر فيها طرف من الديمقراطيين ويغيب طرف آخر، بما فيها انتخابات مايو/أيار 2002، التي تلت مباشرة أحداث الربيع الأمازيغي الأسود من إبريل وحتى يونيو 2001، والتي قتل فيها 165 شاباً من منطقة القبائل. آنذاك، قاطع كل من الحزبين الرئيسيين في المنطقة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية تلك الانتخابات».

ومع تغيّر الظروف السياسية، وهيكلية المؤسسات المشرفة على الانتخابات، بنقل صلاحيات الإشراف من وزارة الداخلية إلى سلطة عليا مستقلة، فإنّ إجراء الانتخابات من دون مشاركة الكتلة الديمقراطية، ومنطقة القبائل التي تعدّ كتلة انتخابية هامة، بما يضعف نسبة المشاركة، قد يؤدي إلى مخاطر سياسية جدية على صورة وحدة البلد، وشرعية المؤسسة البرلمانية التي ستنبثق عن انتخابات 12 يونيو المقبل.

وسيكرّس ارتفاع نسبة المقاطعة في منطقة القبائل، خصوصيتها، ويقدم خدمة مجانية لصالح تيار تقوده حركة تتمركز في باريس تطالب بالحكم الذاتي للمنطقة، على الرغم من العبثية السياسية والرفض الواسع للطرح. كما أنّ ارتفاع نسبة المقاطعة سيطرح مشكلة تمثيل منطقة القبائل في البرلمان المقبل. ويفتح ذلك الباب واسعاً أمام سيناريو ضعيف لكنه محتمل، في أن يقدم الرئيس تبون، وفقاً لما يسمح له به الدستور، بتأجيل الانتخابات لفترة أخرى، إلى حين إقناع هذه القوى، في إطار حوار سياسي، بتوفير أقصى الضمانات لإجراء انتخابات شفافة، تجنباً لمشكلات سياسية ومناطقية تؤثر على مسعى التغيير السياسي الذي يتبناه تبون.

> بلعباس: السلطة تسعى إلى التهرب من أزمة الشرعية
>
> جبهة القوى الاشتراكية تتجه نحو مقاطعة الانتخابات

> شن طيران التحالف أكثر من 50 غارة في اليومين الماضيين

من احتجاجات الحراك الشعبي الأخيرة رفضاً للانتخابات (مصعب رويبي/الأناضول)

رصد

الطيران ينقذ الموقف بمأرب... والحكومة اليمنية تغادر إلى الرياض

عدن ـ **العربي الجديد**

نجحت مقاتلات «التحالف العربي» بقيادة السعودية، في إنقاذ الموقف العسكري الحرج للقوات الحكومية في محافظة مأرب، وإرغام الحوثيين على التراجع من مواقع مختلفة سقطت في أيدي عناصر الجماعة أخيراً، فيما غادرت الحكومة الشرعية العاصمة المؤقتة عدن إلى السعودية، تلبية لدعوة رسمية من أجل مناقشة ما تبقى من البنود الخاصة باتفاق الرياض الموقع بين الحكومة و«المجلس الانتقالي الجنوبي». وقالت مصادر عسكرية لـ«العربي الجديد»، إن القوات الحكومية استفادت من غطاء جوي واسع لطيران «التحالف العربي»، واستعادت عدداً من المواقع الهامة في جبهتي الكسارة والمشجح، غربي محافظة مأرب. وأشارت المصادر، إلى أنّ الطيران الحربي شن أكثر من 50 غارة جوية خلال اليومين الماضيين في الأطراف الغربية لمأرب، نجحت في إحباط محاولات التوغل إلى مواقع القوات الحكومية وتدمير عدد من الآليات العسكرية التابعة للحوثيين. وكشفت المصادر، أن مقاتلات التحالف نجحت أمس الأحد، في تدمير منظومة دفاع جوية للحوثيين، وهي رابع منظومة يتم استهدافها منذ مطلع مارس/آذار الجاري. وذكرت أنّ الغارات الجوية، تمكنت أيضاً من تدمير دبابة و12 آلية عسكرية حوثية ما بين عربات دفع رباعي ومدرعات، وسط خسائر كبيرة في صفوف الميليشيا. وتكبدت جماعة الحوثيين خلال الساعات الماضية، عشرات القتلى، وقد أقرت أول من أمس السبت، بتشييع 50 عسكرياً بينهم قيادات رفيعة برتبة لواء، في أعلى حصيلة يومية منذ بداية التصعيد. وأظهرت لقطات بثها الإعلام السعودي، سقوط عشرات القتلى من المجموعات الحوثية أثناء قصف آليات عسكرية تابعة لهم في جبهة الكسارة بمأرب، وتنفيذ عمليات انتشال لجثث القتلى. وكان التحالف قد أعلن أن غاراته الأخيرة باتت أكثر فاعلية، كما وسع من غاراته الجوية بعيداً عن مسرح المعركة الرئيسية في مأرب، لتشمل محافظات صنعاء والحديدة وعمران. وجدد الطيران، فجر أمس، غاراته على معسكر سلاح الصيانة في حي النهضة شمال صنعاء، والذي يُعتقد أنه يحوي ورشاً لتركيب وتصنيع الطائرات المسيرة بدون طيار والصواريخ الباليستية، وكذلك معسكر الحفا، ومحيط مطار صنعاء الدولي، فضلاً عن معسكر جربان في مديرية سنحان جنوبي العاصمة.

من جهته، أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، مساء أمس الأحد، أن إجمالي الغارات التي شنها الطيران الحربي السعودي خلال 6 سنوات من الحرب، بلغت «أكثر من 250 ألف غارة، منها نحو ألف غارة منذ بداية العام الحالي فقط». وفيما أشار إلى أن مئات الغارات لم ترصد خلال عامي 2015 و2016، لفت المسؤول العسكري الحوثي إلى أنّ الغارات أدت إلى مقتل وإصابة عشرات الآلاف من اليمنيين، من دون تفصيل الضحايا العسكريين من المدنيين. وفي مؤتمر صحافي للكشف عن حصاد عملياتهم العسكرية خلال 6 سنوات من الحرب، كشف المتحدث العسكري للحوثيين، عن «إطلاق 1348 صاروخاً باليستياً، منها 499 صاروخاً على منشآت عسكرية وحيوية في الأراضي السعودية، و849 صاروخاً استهدفت تجمعات ومنشآت داخل الأراضي اليمنية». وذكر أنّ «الطيران المسيّر، نفّذ 1150 عملية هجومية، منها أكثر من 572 ضد أهداف خارج اليمن»، في إشارة للأراضي السعودية، و«578 عملية داخل الأراضي اليمنية». في الشأن العسكري أيضاً، قُتل مدني وأصيب 5 آخرون أمس، جراء قصف مدفعي شنته جماعة الحوثيين على حي العرضي في مدينة تعز، وفقاً لمصادر طبية تحدثت لـ«العربي الجديد».

سياسياً، غادر رئيس الحكومة اليمنية، معين عبد الملك، مساء أمس الأحد، مدينة عدن إلى العاصمة السعودية الرياض، على رأس وفد حكومي للمشاركة في اجتماعات دعت إليها السعودية لمناقشة ما تبقى من بنود اتفاق الرياض في الشقين العسكري والأمني، حسب مصدر حكومي رفيع تحدث لـ«العربي الجديد». وفي وقت سابق أمس، استقبل عبد الملك في العاصمة المؤقتة، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ناتاليا كانيم، لمناقشة الوضع الإنساني في اليمن، وفقاً لوكالة «سبأ» بنسختها التي تديرها الحكومة الشرعية. وهذا هو أول ظهور رسمي لرئيس الحكومة اليمنية، منذ اقتحام متظاهرين عسكريين ومدنيين، الثلاثاء الماضي، قصر معاشيق الرئاسي في عدن، الأمر الذي أدى إلى تشوب أزمة سياسية وعودة اتفاق الرياض إلى الواجهة.

ودعت الحكومة، طرفي اتفاق الرياض، لاجتماع عاجل، لمناقشة تنفيذ ما تبقى من بنود الاتفاق، وخصوصاً بعد أن شهدت عدن خلال الأيام الماضية، سلسلة من الخروقات الأمنية، التي تهدف، وفقاً لخبراء، إلى خلط أوراق الحكومة اليمنية والتحالف بقيادة السعودية. ولا توجد مؤشرات إيجابية لتنفيذ الشق العسكري والأمني، خصوصاً بعد إطلاق «المجلس الانتقالي الجنوبي»، تهديدات جديدة للحكومة الشرعية، متهماً إياها بالعبث، ونهب ثروات الجنوبيين، وذلك على لسان رئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، في كلمة عبر الفيديو أمام اجتماع ما يسمى بالجمعية الوطنية في محافظة حضرموت مساء السبت.

خلال تشييع مقاتلين حوثيين في صنعاء قضوا بمعارك مأرب (محمد حمود/Getty)

خاص

الإمارات تضغط لإرجاء التفاهمات

محاولة لعرقلة تقارب مصر وتركيا

تحاول الإمارات، التي ترغب في اللحاق بالتفاهمات المصرية والسعودية الأخيرة مع تركيا، تأجيل التقارب بين القاهرة وأنقرة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر خاصة عن محاولات إماراتية لتأجيل التقارب المصري التركي، الذي انطلقت خطواته الأولية أخيراً. وقالت إن «محاولات التقارب الناشئة، والتي تخطو خطواتها الأولى، تواجه محاولات إعاقة من جانب دولة الإمارات».

وأوضحت المصادر المصرية أن أبوظبي غير مرحبة بالخطوة المصرية في الوقت الراهن، مشيرة إلى أن توقيت تلك الخطوة هو السبب الرئيس لرفضها بالنسبة لولي عهد أبوظبي محمد بن زايد. ولفتت، في الوقت ذاته، إلى أن الإمارات ترى أن المزيد من الضغط على تركيا، سيجعلها تقبل باشتراطات تتعلق في المقام الأول بدعمها لجماعة «الإخوان المسلمين»، وتيار الإسلام السياسي، في المنطقة العربية بشكل عام، بالإضافة إلى ملفات أخرى، ترى الإمارات أنه لا بد من الوصول إلى أقل مستوى من التواجد التركي بها، مثل الأزمة السورية، وكذا إبعاد أنقرة بشكل كامل عن التفكير في التواجد بالأزمة اليمنية، والأراضي العراقية.

وأشارت المصادر إلى أن أبوظبي فشلت في تعطيل التوجه السعودي صوب تركيا، والتوصل إلى تفاهمات مبدئية معها بعيداً عنها، لذلك فهي كانت، ولا تزال، تراهن بشكل كبير على تأجيل تلك الخطوة من جانب مصر، لإجبار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الاستجابة للمطالب الإماراتية.

وقالت المصادر إن اتصالات مصرية إماراتية جرت أخيراً، تناولت ما يدور بشأن التواصل المصري التركي الأخير، والدعوات من جانب أنقرة لتسريع وتيرة التهدئة بين الجانبين، وهي الاتصالات التي تحركت فيها القاهرة بعيداً عن أبوظبي بشكل كامل، وذلك على ضوء تباينات بين الجانبين منذ عدة أشهر. وكشفت أن أبوظبي طلبت بشكل واضح تأجيل خطوة التقارب المصري التركي، ومزيداً من الوقت لترتيبها، بحيث تكون عوائد النفع منها أكثر لكل من مصر والإمارات، بدلاً من الاكتفاء بتعديل سياسات المنابر الإعلامية المصرية التي تبث من تركيا.

وأضافت المصادر أن «أبوظبي ترغب في اللحاق بالتفاهمات المصرية والسعودية الأخيرة مع تركيا»، مؤكدة أن «هناك فتوراً وتردداً من جانب المسؤولين الأتراك في مبادلة الإمارات نفس الرغبة أو التوجه، على الأقل في الوقت الحالي». وشددت، في الوقت ذاته، على أنه «إذا كانت هناك مصلحة مشتركة للقاهرة وأبوظبي، دون أي تضرر للمصالح المصرية، فلن تتأخر القيادة المصرية في مراعاتها». وأضافت «مصر نقلت رسائل بينية أخيراً لأبوظبي، توضح حرصها على استمرار نهج العلاقات المتميزة بين الجانبين، لكنها في الوقت ذاته طالبتها باحترام المصالح المصرية».

وأكدت المصادر أن «الطرفين أي تركيا والإمارات - كلاهما مشكلته الأساسية مع التوقيت، والظروف المحلية في الوقت الراهن، وربما محاولة كل طرف الضغط على الآخر من أجل الوصول لأكبر قدر من المكاسب». وأشارت إلى أن حسابات القاهرة في الوقت الراهن، هي ما تم تنفيذه والتعبير عنه للجانب التركي، وأعلن الأخير تجاوبه معها.

> تريد الإمارات الضغط لضمان استجابة تركيا لمطالبها
>
> نائب مرشد الإخوان: أنقرة لن تسلم أحداً لمصر

وأشارت المصادر إلى أن كافة الأطراف أدركت، خلال السنوات الماضية، أنه عندما تتلاقى المصالح سيتواصل الجميع، ولكن في الوقت الراهن هناك تحفظات تركية على التجاوب مع النوايا الإماراتية، خصوصاً أن أنقرة تتهم أبوظبي بالوقوف وراء محاولة الانقلاب العسكري على أردوغان في 2015، وهذا الأمر محوري بالنسبة لتركيا، من وجهة نظر المصادر.

وكان وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش، قد أكد قبل مغادرة منصبه مطلع العام الحالي، أن الإمارات ترغب في إقامة علاقات طبيعية مع أنقرة تنطوي على احترام متبادل للسيادة، داعياً، وقتها، أنقرة إلى إعادة النظر في علاقتها بجماعة «الإخوان المسلمين»، حتى تحسن علاقاتها مع الدول العربية.

وفي سياق ذي صلة، رحبت الجماعة الإسلامية في مصر، والتي تستضيف تركيا عدداً من قياداتها، بمحاولات التهدئة بين أنقرة والقاهرة. وقالت على لسان رئيس مجلس شورى الجماعة أسامة حافظ، الذي يتواجد في مصر، إن التقارب المصري التركي يصب في مصلحة الأمة الإسلامية والعربية، مطالباً المعارضة المصرية في الخارج بضرورة تشجيع تلك الجهود، مضيفاً «أتمنى أن ترتقي المعارضة المصرية إلى مستوى الحدث».

من جهته، استبعد نائب مرشد «الإخوان المسلمين» إبراهيم منير، في مقابلة مع قناة «الجزيرة»، بثت مساء أول من أمس، أن يؤثر التقارب بين القاهرة وأنقرة على وضع الجماعة في تركيا بشكل سلبي. وردا على سؤال حول احتمالية فتح قنوات اتصال مع النظام المصري، قال منير «إذا عرض على المعارضة المصرية ونحن جزء منها حوار مع النظام بما ييسر أوضاع المعتقلين ويحسن أحوال الشعب، لن نرفض»، مشيراً إلى أن أي تقارب بين تركيا والنظام المصري يجب أن يراعي وضع المعتقلين السياسيين داخل مصر، وكذلك عدم التنازل عن دماء الضحايا الذين سقطوا بعد الانقلاب. وأكد منير أن تصريحات المسؤولين الأتراك تضمن رفض أنقرة تسليم قادة الإخوان الموجودين لديها إلى القاهرة.

محمد بن زايد يرفض توقيت الخطوة المصرية (كريم صاحب/ فرانس برس)

تقرير

مَيل مصري لقبول ضباط روس بمطاري الغردقة وشرم الشيخ

يبدو أن السلطات المصرية في طريقها للموافقة على الشرط الروسي بوجود ضباط روس بشكل دائم في مطاري الغردقة وشرم الشيخ لاستئناف الرحلات إلى المدينتين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر بمطاري شرم الشيخ والغردقة في مصر، إنّ سلطات المطارين قامت بتجهيز أماكن خاصة داخلهما، رجحت أن تكون لمراقبين روس، سيشرفون على تأمين الرحلات الروسية إلى مدينتي شرم الشيخ والغردقة، المتوقع عودتها قريباً، وهو الأمر الذي طالما رفضته مصر في السابق. واستمرت المفاوضات بين مصر وروسيا، لإعادة رحلات الـ«شارتر» (رحلات خاصة يتم تنظيمها عند الطلب كالرحلات السياحية) المتوقفة منذ حادثة تفجير الطائرة الروسية في أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، وهي الفترة التي تم خلالها اتخاذ العديد من الإجراءات لضمان سلامة الرحلات في مصر، منها دعوة خبراء أمنيين روس لفحص إجراءات السلامة في المطارات المصرية، وعلى رأسها مطار القاهرة. لكن الجانب الروسي اشترط وجود ضباط روس بشكل دائم في مطاري الغردقة وشرم الشيخ، وهو الأمر الذي رفضته مصر واعتبرته أمراً يتنافى مع السيادة.

وفي فبراير/شباط 2017، صادقت وزارة النقل الروسية، على بروتوكول التعاون بين مصر وروسيا، حول توفير أمن الطيران المدني. وقالت الوزارة، في بيان لها: «وزارة النقل حصلت على موافقة الحكومة الروسية للتوقيع على بروتوكول مع الحكومة المصرية للتعاون في مجال توفير أمن الطيران المدني». وحسب ذلك البروتوكول، سيتمكن ممثلو روسيا من «مراقبة الوفاء بإجراءات أمن الطيران بالمطارات المصرية الدولية التي ستنفذ منها رحلات إلى روسيا» بحسب البيان الروسي.

وفي يوليو/تموز 2019، أكد رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي، قسطنطين كوساتشوف، أنّ مصر «لم تنفذ بعد توجيهات روسيا بخصوص أمن الطيران العارض (شارتر)». وقال كوساتشوف، لوكالة «سبوتنيك»: «كانت آخر زيارة من المتخصصين الروس للتحقق من حالة المطارات المصرية في إبريل/نيسان (2019)، وبعد نتائج هذه الزيارة، أعددنا قائمة من المتطلبات الإضافية إلى الجانب المصري. الآن الكرة في ملعب مصر، يجب تنفيذ الملاحظات وعلى خبرائنا التصديق على ذلك». وأضاف: «نحن ننتظر رداً، نتوقّع رد فعل من الجانب المصري، بأنهم قد أزالوا كل شيء»، مؤكداً أنه «لا توجد مسائل سياسية في هذا الشأن، الأمر يتعلق فقط بسلامة الركاب».

في السياق، قال دبلوماسي مصري سابق، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يستبعد موافقة مصر الآن على وجود ضباط روس في مطاري شرم الشيخ والغردقة بشكل دائم لمراقبة إجراءات السلامة، وهو الأمر الذي كان مرفوضاً من الجانب المصري في السابق». وأضاف الدبلوماسي الذي تحفّظ على ذكر اسمه، أنّ «السبب في تغيّر الموقف المصري، قد يكون التخوّف من توتر العلاقات مع الولايات المتحدة في ظلّ إدارة الرئيس جو بايدن»، موضحاً أنّ «عادة السياسة المصرية الخارجية، أنها عندما تبتعد عن الحضن الأميركي، تلجأ إلى البديل الروسي، وهذا الأمر لا يحبه الروس بشكل عام، ولذلك، فقد يكون قرار دعوة المراقبين الروس للتواجد في المطارات الروسية خطوة من القاهرة لكسب ود موسكو».

يذكر أن حركة الطيران بين مصر وروسيا قد توقفت بالكامل في خريف 2015، بعد تفجير طائرة الركاب «أيربـاص-321» الروسية، التي كانت متوجهة من شرم الشيخ إلى سان بطرسبورغ، ما أسفر عن مقتل 217 راكباً كانوا على متنها، و7 من أفراد طاقم الطائرة. وفيما استؤنفت حركة الطيران من وإلى مطار القاهرة الدولي في 2018، فإنّ رحلات الطيران بين المطارات الروسية والمنتجعات المصرية على ساحل البحر الأحمر ما زالت متوقفة، إلى حين إتمام مراجعة وسائل الأمان في المطارات المصرية، بحسب الطلب الروسي. وكانت وكالة «تاس» الروسية، أفادت أخيراً، نقلاً عن وزارة الطيران المدني المصرية، بأنّ رحلات الطيران العارض قد تستأنف في مارس/آذار الحالي، من دون ذكر موعد محدد. إلا أنّ الوكالة الفيدرالية الروسية للنقل الجوي سارعت لنفي هذه المعلومات. وتمثل السياحة الروسية نحو 30 في المائة من إجمالي الحركة السياحية الوافدة لمصر، إذ بلغ عدد الوافدين الروس، 2,8 مليون سائح في 2010، لكن العدد انخفض إلى 1,8 مليون في 2011، ثم إلى 1,6 مليون سائح في 2012، قبل أن يعاود الارتفاع في 2013 إلى 2,4 مليون سائح، وإلى 3,1 ملايين سائح في 2014، وفق بيانات وزارة السياحة المصرية. وعلى مدار الأشهر الـ10 الأولى من 2015، بلغ عدد السياح الروس نحو 2,3 مليون سائح، فيما بلغت إيرادات مصر من السياحة الروسية نحو 2,5 مليار دولار في 2014، من إجمالي إيرادات سياحية بلغت نحو 7,3 مليارات دولار في العام ذاته.

> موقف مصر قد يكون مرتبطاً بالتخوف من توترات مع واشنطن

شرق غرب

«داعش» يتبنى الهجوم ضد الجيش المالي

تبنى تنظيم «داعش»، أمس الأحد، الهجوم الذي استهدف الاثنين الماضي قوات من الجيش المالي في شمال شرق البلاد قرب الحدود مع بوركينا فاسو والنيجر، مودياً بحياة 31 جندياً. وذكر التنظيم، عبر وكالة «أعماق» التابعة له، أن «مقاتليه نصبوا كميناً مسلحاً يوم الإثنين الماضي لرتل آليات للجيش المالي وهاجموا الرتل بمختلف أنواع الأسلحة».

(فرانس برس)

تايلاند: إصابة العشرات باحتجاج قرب القصر الملكي

أعلن مركز للطوارئ الطبية في تايلاند، أمس الأحد، أن 30 من المدنيين وأفراد الشرطة أصيبوا في احتجاجات مناهضة للحكومة قرب القصر الملكي في بانكوك، بعد أن استخدمت قوات الأمن مدافع المياه والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المحتجين ليل السبت الماضي، للمطالبة بالإفراج عن قادة الاحتجاجات وإصلاح النظام الملكي. وانتشر مقطع مصور على مواقع التواصل الاجتماعي ظهرت فيه قوات الشرطة وهي تضرب مواطنين وتدوس عليهم بالأقدام.

(رويترز)

أميركا تقود مناورات بحرية مشتركة في الشرق الأوسط

أعلنت البحرية الأميركية، أمس الأحد، أنها ستقود مناورات بحرية إلى جانب بلجيكا وفرنسا واليابان في الشرق الأوسط، وسط توترات بشأن برنامج إيران النووي. ويشهد تمرين المجموعة على «الحرب في بحر العرب»، قيام سفن من الدول الأربع بإجراء تدريبات في بحر العرب وخليج عمان. وتشمل السفن حاملة الطائرات الفرنسية «شارل ديغول»، وسفينة الهجوم البرمائية الأميركية «يو إس إس ماكين أيلاند». كما ستشارك الفرقاطة البلجيكية «ليوبولد» والمدمرة اليابانية «أرياكي».

(أسوشيتد برس)

الفيليبين تتهم الصين بـ«التوغل» بمياه متنازع عليها

اتهمت الفيليبين، أمس الأحد، الصين بـ«التوغل» في مياه متنازع عليها، بعد رصد مئات القوارب شبه العسكرية قرب منطقة شعاب مرجانية في بحر الصين الجنوبي. وقال وزير الدفاع الفيليبيني ديلفين لورينزانا (الصورة)، في بيان، «ندعو الصينيين لوقف التوغل وسحب هذه القوارب التي تنتهك حقوقنا البحرية وتعتدي على أراضينا ذات السيادة»، معتبراً أن وجودها «عمل استفزازي واضح لعسكرة المنطقة».

(فرانس برس، رويترز)

تركيا: توقيف نائب لفترة وجيزة

أوقفت السلطات الأمنية التركية، أمس الأحد، النائب عن حزب «الشعوب الديمقراطي» عمر فاروق غرغرلي أوغلو، لفترة وجيزة، بعد إخراجه من مكان اعتصامه داخل البرلمان. وكان غرغرلي أوغلو رفض، الأربعاء الماضي، تنفيذ قرار طرده من البرلمان، بناء على أحكام نهائية بسجنه أكثر من عامين بحجة الدعاية للإرهاب، عقب منشور سابق له يدعم حزب «العمال الكردستاني» المحظور في تركيا.

(العربي الجديد)

الحدث

مع بقاء يوم واحد على موعد الانتخابات الإسرائيلية، يركز رئيس الحكومة وزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو حملته في أوساط اليمين الديني الاستيطاني ضد حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت، في حين تبرز تحذيرات من خطر تخريب العملية الانتخابية

عزز نتنياهو دعايته الانتخابية في أوساط اليمين الديني الاستيطاني ضد بينت (جاك غويز/فرانس برس)

الانتخابات الإسرائيلية

نتنياهو يوجه جهوده لضرب حزب «يمينا»

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

في ظل غياب خصم رئيس له في الانتخابات الإسرائيلية الرابعة التي تجرى غداً الثلاثاء، بدأ زعيم الليكود ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في اليومين الماضيين بتركيز حملته الانتخابية في صفوف التيار الديني الصهيوني في اليمين الإسرائيلي، بالتعاون مع أوساط في تيار الحريديم، بهدف إضعاف حزب «يمينا» الذي يقوده نفتالي بينت، والذي توقعت له استطلاعات الرأي الأخيرة بين 9 و10 مقاعد، وذلك لتفادي وضع يكون فيه بينت وحزبه الطرف المحدد لهوية الحكومة المقبلة، وانتقاله للمعسكر المناهض لنتنياهو. ويأتي ذلك بينما برزت أمس الأحد، تحذيرات من خطر المساس بالعملية الانتخابية في إسرائيل، ومن أن السلطات غير جاهزة لمواجهة محاولة تخريب الانتخابات. وعزز نتنياهو أخيراً من دعايته الانتخابية في أوساط اليمين الديني الاستيطاني، بالإيحاء بأنّ بينت، الذي يرفض الالتزام بالتحالف مع نتنياهو، يعتزم في واقع الحال نقل أصوات من اليمين لصالح معسكر اليسار بقيادة زعيم حزب «ييش عتيد»، يئير لبيد، الذي تتوقع له الاستطلاعات بين 19 و20 مقعداً، مقابل 30 مقعداً لحزب الليكود. وكشفت صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس الأحد، عن خطة نتنياهو للوقت المتبقي حتى الانتخابات التي ستجرى غداً الثلاثاء. وبحسب الصحيفة، فإن نتنياهو والليكود سيعززان الحملة الدعائية ضد حزب «يمينا»، إلى جانب محاولة نقل أصوات المترددين في هذا المعسكر لصالح تحالف «الصهيونية الدينية» الذي يقوده بتسليئيل سموطريتش بالشراكة مع الفاشي إيتمار بن غفير، وحزب نوعام الديني المتطرف أيضاً. ويحاول نتنياهو، في ظلّ حالة التعادل التي تتوقعها الاستطلاعات الإسرائيلية، التي أجريت حتى يوم الجمعة الماضي، بين معسكر نتنياهو والمعسكر المناهض له، استمالة أصوات ما يوازي مقعدا أو مقعدين لصالح حزب بتسليئيل سموطريتش، حتى من داخل قطاع الحريديم الإشكنازي، الذين يمثلهم حزب «ديغل هتوراة»، وبالاستعانة بحركة حاباد الدينية الصوفية لتكريس دعاية أن التصويت لحزب «يمينا» يعني إطاحة حكومة اليمين، وتمهيد الطريق إلى تشكيل حكومة بقيادة يئير لبيد. ويعدّ الأخير ألد أعداء اليهود الحريديم في إسرائيل.

ووفقاً لصحيفة «يسرائيل هيوم»، فإنّ خطة نتنياهو تتضمن أيضاً وعوداً بضم حزب «يمينا» لحكومة نتنياهو المقبلة، بل وحتى فتح أبواب الليكود أمام انضمام قائدي الحزب، نفتالي بينت وأيليت شاكيد بعد الانتخابات. وبموازاة ذلك، حرص نتنياهو، في رسالة أخيرة موجهة للناخب الإسرائيلي، عبر صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس، على التركيز على جعل التعافي الاقتصادي الإسرائيلي في صدارة اهتمام الحكومة المقبلة، إلى جانب محاولة توظيف اتفاقيات التطبيع من جهة والتحذير من خطر إيران من جهة أخرى في السباق. وتشهد الساحة الإسرائيلية جهوداً حثيثة من قبل مختلف الأحزاب لمحاولة «إيقاظ» المعركة الانتخابية ورفع نسبة التصويت العامة، في ظل توقعات بألا تتجاوز 70 في المائة. وأقر زعيم حركة «شاس»، الحريدية الشرقية، أريه درعي، بأن استطلاعات داخلية لحركته تشير إلى وجود ما يوازي مقعداً ومقعدا ونصف لدى ناخبين لم يحسموا موقفهم بعد، ومترددين في التصويت بين حركة «شاس» وبين حزبي العمل وحركة «ميرتس» اليسارية، على خلفية قضايا اجتماعية اقتصادية.

وأكدت تصريحات درعي، التي جاءت في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية ظهر أمس، غياب الموضوع السياسي، وتحديداً النزاع الفلسطيني الإسرائيلي عن المعركة الانتخابية، خاصة وأن تقارير صحافية أشارت في المقابل إلى اتجاه ناخبين محسوبين على اليسار، لا سيما حركة «ميرتس» للتصويت إلى حزب اليمين المتطرف «يسرائيل بيتينو» الذي يقوده أفيغدور ليبرمان، بسبب أطروحاته الاجتماعية والتزامه الثابت بعدم الانضمام لحكومة يسيطر عليها الحريديم. وعلى الرغم من حالة التعادل التي تحدثت عنها وسائل الإعلام الإسرائيلي والاستطلاعات التي تشير إلى عدم قدرة أي من المعسكرين؛ معسكر نتنياهو والمعسكر المناهض له، على تشكيل حكومة بعد الانتخابات، إلا أنه يبدو أن هناك إجماعا بأن مصير الانتخابات مرهون عملياً بقدرة ثلاثة أحزاب صغيرة، هي «ميرتس» و«كاحول لفان»، في المعسكر المناهض لنتنياهو، وحزب «الصهيونية الدينية» على اجتياز نسبة الحسم.

ووفقاً لهذه الاستطلاعات، فإن فشل حزب «الصهيونية الدينية» في اجتياز نسبة الحسم، سيعني خسارة معسكر نتنياهو 4 مقاعد على الأقل، ومنح تفوق للمعسكر المناهض من دون أن يعني ذلك تمكين المعسكر الآخر من تشكيل حكومة بديلة، وذلك بسبب الخلافات الشديدة داخل المعسكر. في المقابل، في حال فشل حزبا «كاحول لفان» و«ميرتس»، في اجتياز نسبة الحسم، فإن ذلك سيعني كسب معسكر نتنياهو مقعدين على الأقل وبلوغه الهدف المنشود، وهو تأمين تأييد أكثر من 60 نائباً من أصل 120 نائباً في الكنيست. وفي ظل الانشغال بمعركة المقاعد، كشف تقرير لصحيفة «هآرتس»، أمس الأحد، عن تحذيرات من مركز أبحاث الأمن القومي، والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، واتحاد الإنترنت الإسرائيلي، من أن إسرائيل غير جاهزة لمواجهة محاولة تخريب الانتخابات. وبحسب التقرير الوارد في الصحيفة، فقد وجهت المراكز الثلاثة المذكورة، رسالة تحذير رسمية بهذا الخصوص قبل أسبوعين إلى رئيس اللجنة المركزية للانتخابات في إسرائيل القاضي عوزي فوغلمان. ووفقاً للتقرير، تتماشى هذه التحذيرات مع تصريحات للمديرة العامة للجنة الانتخابات في إسرائيل، أورلي عدسي، التي كانت قد أعلنت الأسبوع الماضي أنه تجري تحركات للمسّ بشرعية اللجنة والنتائج الانتخابية الموقعة.

يأتي ذلك وسط استمرار نتنياهو وحزب الليكود في التحريض على وسائل إعلام وجهاز القضاء من جهة، والتلميح الأقرب إلى التصريح بعدم الثقة بنتائج الانتخابات ونزاهة لجنة الانتخابات المركزية، كما ورد أول من أمس وأمس على لسان رئيس الكنيست، يريف لفين، أحد أكثر المقربين من نتنياهو. وردداً على تصريحات لفين، أعلن نتنياهو في مقابلة مع القناة الإسرائيلية 12، أول من أمس، أن حزبه سيقبل بالنتائج الرسمية للانتخابات. ويحاول نتنياهو منذ عامين، الادعاء أنه تجري عمليات تزييف، ولا سيما في مراكز الاقتراع في الداخل الفلسطيني.

> تمنح استطلاعات الرأي الأخيرة حزب بينت بين 9 و10 مقاعد
>
> تحذير من عدم الجهوزية لمواجهة محاولة تخريب الانتخابات

عدم اليقين

تبرز مشكلة أمام محاولات توقع نتائج الانتخابات الإسرائيلية الرابعة، وذلك بسبب إعلان نحو 38 في المائة من الإسرائيليين أنهم لم يحددوا موقفهم، وسيقررون كيف سيصوّتون فقط في يوم الانتخابات، وهو ما يزيد من حالة عدم اليقين في فهم صورة الساحة الانتخابية الإسرائيلية.

متابعة

الانتخابات الفلسطينية: «فتح» تخوضها بقائمة منفردة

في الوقت الذي كانت تتجه فيه مجموعة من اللجنة المركزية لـ«فتح» إلى غزة، كشف جبريل الرجوب، أن الحركة ستخوض الانتخابات منفردة

رام الله ـ **نائلة خليل**

حسمت حركة «فتح» قرارها، بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي ستجرى في 22 مايو/أيار المقبل، بقائمة منفردة، بالإضافة إلى نفيها أن يكون عضو لجنتها المركزية الأسير مروان البرغوثي على رأس هذه القائمة، التي سيتم عقد اجتماع الجمعة المقبل من أجل حسم أسماء المشاركين فيها. وقال أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» جبريل الرجوب، في لقاء مع تلفزيون فلسطين الرسمي بث مساء أمس الأول: «كفتحاويين، سنخوض معركة الانتخابات وحدنا. وإذا كانت معنا بعض الفصائل والقوى لن نتكئ عليها»، مشيراً إلى أنه «لم يتم التشاور مع حركة حماس حول تشكيل قائمة مشتركة». وأضاف «نحن منفتحون على الجميع في القائمة المشتركة، لكن فرص تشكيل قائمة مشتركة بين شريحة واسعة من الفصائل والقوى الفلسطينية، بما فيها فتح وحماس، صفرية، وتحدثنا عن الأمر في قاعة مفتوحة في حوار القاهرة الأسبوع الماضي، لكن لم نطرح (الأمر) على أحد بشكل مباشر، نحن نسير في المسار الانتخابي، ومن يتحدث بهذه الطريقة عن القائمة المشتركة يحاول إفساد هذا المسار». وشدد الرجوب على أن الانتخابات هي الطريق الوحيد لإنهاء الانقسام وتجديد شرعية النظام السياسي الفلسطيني، وأن «الاتفاق مع حركة حماس هو جزء من نجاح العملية الانتخابية». وقال إن «عدة فصائل طلبت تشكيل قائمة مشتركة مع حركة فتح، لكن لم نطرح على أي فصيل قائمة مشتركة، بما فيها الجبهة الشعبية وحماس، وهناك فصائل تحدثت معنا بقائمة مشتركة ونحن نحترم ذلك».

وفي ما يتعلق بترشح الأسير مروان البرغوثي، قال الرجوب «إن استمرار الحديث عن ترشح مروان البرغوثي بالشكل الذي هو عليه يسيء لنا وله، وكان هناك تفاهم بين البرغوثي وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح حسين الشيخ على رؤية استراتيجية، والطرفان ملتزمان بها. مروان وكريم يونس نستمع لآرائهما ونتشاور معهما، ونحن نأمل أن يكون البرغوثي خارج التجاذبات أو الأجندات». وأضاف «ليس صحيحاً أن مروان البرغوثي سيكون على رأس قائمة فتح للانتخابات التشريعية، هناك من يستخدم اسمه ويتم تداوله، نتمنى أن يُسحب اسم مروان من التداول». وأوضح القيادي في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» عمر شحادة، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن ما «جرى خلال الحوار في القاهرة هو الحديث مع الجبهة الشعبية، ودعوتها للوفاق والتوافق على قائمة مشتركة من قبل حركتي فتح وحماس، وأبدوا مرونة في أي ترتيبات تلبي رغبات الجبهة. وبعد أن عادت الجبهة الشعبية لقيادتها للتشاور، كان الرد بالرفض». وأكد أن «الجبهة أعربت في موقفها أنها تسعى من خلال هذه الانتخابات التشريعية إلى عملية ديمقراطية، يتم من خلالها توفير الفرصة والإمكانية لأبناء الشعب الفلسطيني ليختاروا وفق قانون التمثيل النسبي البرنامج السياسي الذي يلبي رغباتهم، والقائمة التي يرون فيها تعبيراً عن مصالحهم ومواقفهم، ولهذا لم توافق على طلب القائمة المشتركة». وحول من طلب من «الجبهة الشعبية» المشاركة، قال شحادة إنه «تم الطلب من الجهتين، من الإخوان في فتح وحماس».

وحسب مصادر من حركة «فتح»، فإن «القائمة المشتركة كانت جزءا من التوافق الذي توصلت إليه حركتا فتح وحماس برعاية قطر، وتضمن الذهاب إلى الانتخابات التشريعية بقائمة مشتركة والتوافق على الرئيس محمود عباس في الانتخابات الرئاسية المقبلة، على أن يبقى الوضع في قطاع غزة على ما هو عليه، أي تحت سيطرة حركة حماس». وأشارت إلى أن «ما كانت ترفضه حركة فتح في السنوات الماضية، من رقابة الشرطة التابعة لحركة حماس على الانتخابات في قطاع غزة، والمحاكم الموجودة في القطاع بذريعة أنها غير شرعية وتتبع سلطة الأمر الواقع لحركة حماس، تم التوافق عليها في حوار القاهرة الذي انتهت جولته الثانية قبل أيام. أي أنه تم التوصل إلى توافق حول قضايا حساسة تُبقي على الانقسام من قبل الحركتين في سبيل عقد الانتخابات بأي ثمن». في هذا الوقت، توجهت مجموعة من اللجنة المركزية لحركة فتح، أمس الأحد، إلى قطاع غزة لمتابعة موضوع الانتخابات والتحضيرات على مستوى الحركة ودراسة كافة الأسماء المرشحة. وقال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» صبري صيدم، في تصريحات لإذاعة صوت فلسطين، إن «اجتماعاً للجنة المركزية سيبحث يوم الجمعة المقبل، في الأسماء المرشحة وحسمها بشكل نهائي، لإنهاء الإجراءات اللازمة لإعداد قائمة حركة فتح وتقديمها للجنة الانتخابات المركزية»، مؤكداً «إصرار القيادة على إجراء الانتخابات وإنهاء الانقسام واستعادة اللحمة وتحقيق المصالحة رغم محاولات الاحتلال وتهديداته المباشرة وضغوطه لدفع القيادة لإلغاء الانتخابات».

الرجوب: البرغوثي لن يكون على رأس قائمة فتح للانتخابات (أحمد غرابلي/فرانس برس)

قضية

رغم أن الكرملين لا يوفّر فرصة لتعبئة الروس بوجه «الأعداء»، ثمة شكوك في أن تساعد تصريحات الرئيس الأميركي حول نظيره الروسي بتعبئة أنصار «روسيا الموحدة» قبل انتخابات الدوما

تصعيد بايدن ضد بوتين

هدية للكرملين عشية استحقاق الدوما؟

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد تراجع الملفين الأوكراني والسوري إلى المشهد الخلفي على خشبة المسرح السياسي الروسي، مقابل صدارة الملفات الداخلية والاقتصادية وتداعيات جائحة كورونا، جاء تصعيد الرئيس الأميركي، جو بايدن، لهجته تجاه موسكو، وقوله إنه يعتقد بأنّ الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، «قاتل»، ليعيد إلى الواجهة الحديث عن «تهديد العدو الخارجي». وزادت هذه التطورات والتوتر الأميركي الروسي المستجد من تساؤلات الخبراء والصحف الروسية عما إذا كانت السلطة في موسكو ستتمكن من استثمار هذه «الهدية» في حملة انتخابات مجلس الدوما (النواب) المقرر إجراؤها في سبتمبر/ أيلول المقبل.

واللافت أنّ أي تطورات سياسية خارجية كبرى سابقة، مثل إقدام روسيا على ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، وبدء التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية في عام 2015، كانت تنعكس إيجاباً على نسبة تأييد السلطة، وساعدت بوتين في الفوز بنسبة نحو 77 في المائة من الأصوات في انتخابات عام 2018، على الرغم من أنه واجه في بداية ولايته الثالثة احتجاجات حاشدة رافضة لعودته إلى الكرملين.

ومع ذلك، ثمة شكوك في أن تساعد تصريحات بايدن هذه المرة في تعبئة أنصار حزب «روسيا الموحدة» الحاكم، قبل انتخابات الدوما، في ظلّ تراكم الأزمات الداخلية، مثل تردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة لجائحة كورونا، وتزايد القبضة الأمنية والتضييق على رموز المعارضة، وفي مقدمتهم المعارض البارز المعتقل، مؤسس «صندوق مكافحة الفساد»، ألكسي نافالني، الذي تم أخيراً تحويل حكم صادر بحقه من السجن مع وقف التنفيذ إلى السجن النافذ. وفي سياق الأزمة التي تفجّرت أخيراً بين بايدن وبوتين، وصل السفير الروسي لدى الولايات المتحدة، أناتولي أنتونوف، إلى موسكو أمس الأحد، للتشاور بشأن كيفية التعامل في إطار العلاقات الأميركية الروسية المتدهورة. وكانت قد أعلنت وزارة الخارجية الروسية، يوم الأربعاء الماضي، أنها قررت استدعاء أنتونوف إلى موسكو لإجراء محادثات عاجلة بعد أن قال بايدن في مقابلة مع شبكة «إيه بي سي نيوز» الأميركية إنه يعتقد أن بوتين قاتل و«سيدفع ثمن» تدخله في الانتخابات الأميركية.

وقالت السفارة الروسية في واشنطن على حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي في وقت سابق أمس، بعد أن نشرت صورة للسفير في مطار أميركي، إن «السفير الروسي أناتولي أنتونوف في طريقه إلى موسكو للمشاركة في مشاورات بشأن تصحيح العلاقات الروسية-الأميركية». وذكرت شبكة «فيرست تشانل» التلفزيونية الروسية الرسمية أن أنتونوف قال للصحافيين قبل صعوده على متن الطائرة إنّ الكثير من العمل في انتظار الخارجية الروسية والأطراف الأخرى، لكنه أشار إلى أنه ليس لديه شك في أن «الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة هو لصالح الشعب الأميركي». ثم بثت الشبكة ما قالت إنها مقتطفات من خطابات من أميركيين لأنتونوف قبل رحيله يعتذرون فيها عن تصريحات بايدن عن بوتين.

في السياق، شكك أستاذ العلوم السياسية بمعهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، كيريل كوكتيش، في واقعية تأثير تصريحات بايدن بشكل كبير على حملة انتخابات الدوما، معتبراً أنّ «التصعيد الأخير لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنته مع حدث مفصلي مثل ضم القرم». وقال كوكتيش في حديث مع «العربي الجديد»: «حتى الآن، لم تؤدِ تصريحات بايدن إلى أي تعبئة بين أنصار السلطة، على الرغم من أنّ هذه ثاني محاولة من الغرب للتأثير على الأوضاع في روسيا، بعد دعم نافالني، الذي حضر عدد من السفراء الأجانب جلسة محاكمته». وتابع: «لست متأكداً من أنّ حزب روسيا الموحدة سيحاول استثمار تصريحات بايدن، كون الحزب لم يعد مرتبطاً في أذهان المواطنين بشكل مباشر ببوتين، وبالتالي هذا ليس وضعاً يمكن الرهان عليه».

وحول دوافع بايدن لتصعيد لهجته تجاه روسيا في مستهل ولايته، قال كوكتيش: «من الواضح أنّ هدفه هو زيادة حدة المواجهة مع روسيا، إذ دفعت المنافسة عسكرياً مع موسكو، واقتصادياً مع الصين، بواشنطن إلى الرهان على ردع الخصمين للحفاظ على الهيمنة». واستبعد كوكتيش أن يذهب الرد الروسي إلى ما هو أبعد من تصريحات بوتين الذي رد على بايدن بالقول إنّ «القاتل هو من يصف الآخر بذلك»، وتمنى في الوقت نفسه «الصحة» للرئيس الأميركي، مؤكداً أنه لا يسخر منه. بدوره، شكّك مدير برنامج «المؤسسات السياسية والسياسة الداخلية الروسية» في مركز «كارنيغي» في موسكو، أندريه كوليسنيكوف، هو الآخر، في أن تساعد تصريحات بايدن على تعبئة الروس، في ظلّ تعوّد غالبيتهم على محاولات السلطة استثمار اللهجة المعادية للغرب كأداة للتعبئة، وتحوّل اهتماماهم إلى المشكلات الداخلية.

وفي مقال بعنوان «مفعول بايدن الذي لم يفلح. لماذا الخلاف مع الغرب لم يعد يعبئ المجتمع؟» نشر بموقع مركز «كارنيغي»، يوم الجمعة الماضي، لفت كوليسنيكوف إلى أنّ «تصريحات بايدن التي تبدو للوهلة الأولى فضيحة كبرى، لا تغيّر شيئاً في نموذج العلاقات الروسية الأميركية الذي يمكن تلخيصه في انعدام فرص التقارب، والمقتصر على التعاون الفني البراغماتي في مجالات مثل المناخ ومواجهة جائحة كورونا ومنع انتشار السلاح النووي». واستبعد الباحث السياسي الروسي احتمال أي تعبئة مهمة دعماً بوتين، أو عودة نسبة تأييده إلى مستواها عند ضم القرم على الرغم من «هدية» بايدن للدعاية الروسية.

من جهتها، رأت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» أنّ تصريحات بايدن جاءت بمثابة «هدية في الوقت المناسب» لموسكو، في شكل «صورة العدو الخارجي الحقيقي المشترك» الذي يجب أن توحّد مواجهته الناخبين لا تفرقهم، كما هو حال بالنسبة لمواجهة المعارضة الداخلية المتمثلة بنافالني أو الحزب الشيوعي. وفي مقال بعنوان «بوتين يحصل على هدية غير مقصودة من بايدن قبل انتخابات الدوما»، لفتت الصحيفة إلى أنّ سرعة رد الرئيس الروسي على تصريحات نظيره الأميركي تدل على أنّ «السلطة الروسية لا تنظر إليها على أنها نقطة تحوّل، وإلا لكان الكرملين قد تأنى في الرد، مثلما كان يفعل في عهد إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب». واعتبرت «نيزافيسيمايا غازيتا» أنّ التلفزيون الروسي «بات بإمكانه أن ينسى نافالني، ويركّز على أميركا، كهدف للهجمات الإعلامية، وكموضوع ليس له تأثير كبير على الاستقرار الداخلي في البلاد».

> لم تؤدِ تصريحات بايدن إلى أي تعبئة بين أنصار السلطة
>
> عاد السفير الروسي لدى واشنطن إلى موسكو للتشاور

شرق غرب

مقتل متظاهر في ميانمار

قرر محتجون في ميانمار، بينهم عدد كبير من الأطباء والممرضين، التظاهر ليلاً نهاراً، في تحدّ جديد للقمع الذي تمارسه المجموعة العسكرية الحاكمة. وحمل متظاهرون، تجمّعوا فجر أمس الأحد في ماندالاي (وسط البلاد)، لافتات كُتب عليها «أنقذوا مستقبلنا». ونُظّمت تجمّعات أخرى في أقصى الشمال ووسط البلاد. وقُتل رجل وأصيب شخصان على الأقل بجروح أمس في مونيوا (وسط) عندما فتحت قوات الأمن النار على مجموعة صغيرة من المحتجين.

(فرانس برس)

قطر وموريتانيا تبحثان استئناف العلاقات الدبلوماسية

اجتمع نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس الأحد في الدوحة، مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، إسماعيل ولد الشيخ أحمد. وقال بيان لوزارة الخارجية القطرية إنه جرى خلال الاجتماع «استعراض علاقات التعاون الثنائي واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الشقيقين».

(العربي الجديد)

روسيا تنتقد خطة بريطانيا النووية

اتهم السفير الروسي في لندن، أندريه كيلين، أمس الأحد، الحكومة البريطانية بمخالفة تعهداتها بعد إعلانها عن خطة لزيادة ترسانة البلاد النووية، لافتاً إلى أن العلاقات السياسية بين موسكو ولندن «متنهية تقريباً». ووفقاً لمقتطفات من مقابلة أجرتها معه محطة «إل بي سي» الإذاعية البريطانية، قال السفير الروسي: «تزيدون من عدد الرؤوس الحربية بنسبة 40 في المائة. هذا انتهاك لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة والعديد من الاتفاقات الأخرى».

(رويترز)

استغلال سياسي متواصل وجماعات نازية جديدة

خمس سنوات على اعتداءات بروكسل

لا تزال تداعيات التفجيرين في بروكسل في 22 مارس/ آذار 2016 تتواصل، إذ يُستغل ما جرى سياسياً ضد المسلمين، مع بروز جماعات نازية جديدة

ناصر السهلي

في 22 مارس/ آذار 2016، وعند نحو الثامنة صباحاً بتوقيت بلجيكا، هزّ تفجير انتحاري مطار زافنتيم الدولي في العاصمة بروكسل. وبفارق نحو ساعة كان الانفجار الثاني يهز محطة مترو مولينبيك، غير بعيد عن مقرات الاتحاد الأوروبي.

حصيلة ثقيلة كشفها انقشاع دخان التفجيرين في مشهدين أرعبا أوروبا. فنحو 32 قتيلاً و300 مصاب، من 40 جنسية، انضموا إلى ضحايا تفجيرات واعتداءات باريس قبل أشهر قليلة، حيث قتل نحو 130 شخصاً وجرح 400 في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

تداعيات الاعتداءين، اللذين تبنّاهما تنظيم «داعش»، سرعان ما انعكست أمنياً في بروكسل وباقي العواصم الأوروبية، إذ تم تشديد الأمن، فيما تتواصل السجالات حول أسباب الإخفاق، على الرغم من مرور 5 سنوات على التفجيرين. كذلك كانت للاعتداءين ارتدادات في ما يتعلق سياسة الهجرة واللجوء، وبروز تيارات متطرفة توظف ذكرى الحدث كل عام.

كذلك كان على سكان منطقة مولينبيك، التي تضم نحو 100 ألف مواطن، وأغلبيتهم من أصول مهاجرة، وينحدر منها بعض المطلوبين، التعايش لوقت طويل مع تداعيات الهجومين. مع العلم أن المداهمة الكبرى لمولينبيك في 18 مارس/ آذار 2016، أي قبل أيام من الاعتداءين، إلى جانب أجواء الاستنفار الأمني التي كانت تعيشها بروكسل، لم تؤد إلى تجنيب المدينة الحدث الدامي. وصحيح أن السلطات اعتقلت نحو 40 مشتبهاً، بمن فيهم من سيعرف لاحقاً على أنه منسق الهجمات، صلاح عبد السلام، الذي هرب من باريس إلى بروكسل، إلا أن بقية «الخلية»، وبعد 4 أيام من الحملة، استعجلت التنفيذ صباح 22 مارس/ آذار، ما فجّر سجالاً أوروبياً لم تنته ارتداداته، حتى بعد 5 سنوات من اندلاعه.

الأمن البلجيكي، وبعيد الكشف عن أسماء وهوية منفذي هجمات باريس، كان كمن يفتش عن إبرة في كومة قش. ففي موسم عيد الميلاد في 2015 كان حي مولينبيك يعيش أجواء مشحونة، وخصوصاً مع توصل الأمن إلى معلومات عن أن بعض المطلوبين يتحدرون منه، وربما يتخفون فيه. وسيتكرر خلال 90 يوماً من البحث الأمني المكثف اسم البلجيكي المغربي الأصل صلاح عبد السلام، الذي اتهم بأنه يقف وراء هجمات باريس، بدون أن تعرف السلطات البلجيكية أن عملية اعتقاله في حملة 18 مارس/ آذار في مولينبيك لن توقف الهجمات، التي وقعت بعد 4 أيام فقط من تسرّب خبر توقيفه. يشار إلى أن شقيق عبد السلام الأكبر إبراهيم (31 سنة) كان قد فجّر نفسه في مقهى «كومبتور فولتيير» الباريسي، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

وفي إطار السجالات السياسية والأمنية، فقد اعتبر الهجوم، وتبني «داعش» له، فشلاً أمنياً بامتياز. وخلقت الهجمات سجالاً أوروبياً مختلفاً عمن عرفوا باسم «المحاربين الأجانب» في صفوف التنظيم. فالكشف عن أن الخلايا التي نفذت الهجمات، في فرنسا وبلجيكا، هي ممن عادوا إلى أوروبا، وترته أجواء إعلان تركيا عن إبعاد أحد المنفذين، إبراهيم بكراوي، إلى هولندا، وإبلاغ بلجيكا بذلك. فقد تبين أن بكراوي أوقف في أمستردام، وأطلق في صيف 2015 بسبب «عدم كفاية الأدلة عن تطرفه».

وكشفت تحقيقات الأشهر التالية لهجمات بروكسل وباريس، والتي استمرت خلال السنوات الأربع التالية، عن تفاصيل كثيرة تتعلق بالطريقة التي تم التخطيط لها لتنفيذ الهجمات. ويبدو أن الصلات الأسرية القريبة بين المنفذين أدت دوراً حاسماً في تنسيق الهجمات. وعلى الرغم من الاعتقاد الذي ساد عن أن صلاح عبد السلام، الذي اعتقل قبيل هجومي بروكسل بأيام في أحد منازل مولينبيك، هو العقل المدبّر للهجومين في باريس وبروكسل، إلا أن «الجهادي» القديم، أسامة عطار، البلجيكي من أصول مغربية، كان فعلياً من تواصل مع الخلية وأصدر أوامر التنفيذ.

ووفقاً للملاحقات القضائية الفرنسية، في مارس/ آذار 2020، فقد تبيّن أن العقل المدبر للهجومين هو أسامة عطار، الذي يعتقد أنه قتل في معارك «داعش» في السنوات الأخيرة. وعطار اسم معروف لدى المخابرات البلجيكية، فهو ومنذ ما قبل الغزو الأميركي للعراق كان يتردد منذ عام 2000، وبحسب معلومات لـ«العربي الجديد»، عبر «المنفذ السوري» (حيث سمحت الاستخبارات السورية في ربيع 2003 بتوجه مقاتلين إلى العراق). وبقي عطار مع مجموعات أخرى يتردد إلى العراق عبر المحطة السورية، إلى أن قُبض عليه في 2005 على الحدود، وقضى بعض الوقت في سجن أبو غريب. وفي 2012 تم ترحيل أسامة عطار من سجن أميركي في بغداد إلى بلده بلجيكا، ولم يمضِ وقت طويل حتى عاد الرجل لينضم إلى صفوف «داعش». والمثير في تتبع خيوط الخلية التي قدرت بنحو 20 شخصاً، 13 منهم شاركوا بشكل مباشر في الهجومين، أن الصلات الأسرية أدت دوراً لناحية التجنيد وتنسيق الهجمات. فعطار مرتبط أسرياً بالأخوين خالد وإبراهيم بكراوي، اللذين فجّرا نفسيهما في 22 مارس/ آذار 2016، بفارق ساعة، في مطار زافنتيم والمترو في بروكسل. وفي الحملة الأمنية التي تمت يوم 18 من نفس الشهر في مولينبيك جرى اعتقال شقيق أسامة الأصغر، ياسين عطار.

كان على سكان مولينبيك التعايش طويلاً مع ارتدادات الهجومين

والصداقة التي جمعت بعض منفذي الهجمات، وخصوصاً هؤلاء الذين كبروا في حي مولينبيك، تعززت أثناء وجودهم في سورية. وربطت التحقيقات الأمنية، من خلال أحد الحواسيب التي ألقيت في القمامة بعيد هجومي بروكسل، ومسحات الحمض النووي من إحدى الشقق المستخدمة، بين السويدي-السوري أسامة كريم والتخطيط وتنفيذ الهجمات.

على الرغم من التوجّه نحو التطرف، فإن خلفية منفذي هجومي بروكسل، الأخوين بكراوي، إبراهيم (29 سنة) وخالد (27 سنة)، ونجم العشرواي (24 سنة) ومحمد عبريني (32 سنة)، المولودين من أصول مغربية مهاجرة في بلجيكا، كانوا معروفين للشرطة في بروكسل. ومنذ اليوم الأول للاعتداء رفض أهالي منطقة مولينبيك ربط اسم حيهم بالإرهاب والتطرف. وسعى مسؤولون عن مسجدها إلى توضيح ذلك للصحافة الأجنبية، التي تقاطرت يومها لمعرفة شيء عن خلفية الهاربين من باريس. وسط ذلك كان سكان الحي وأحد أئمة المسجد، الذين توقفوا عن التحدث إلى الصحافة الأوروبية، يصرحون لـ«العربي الجديد» عن خشيتهم حول ما يشاع عن أن منفذي الهجمات «تطرفوا في مسجد مولينبيك». ورفض الشبان، الذين كانوا يحتسون القهوة والشاي في مقاهٍ منتشرة في الحي، «التعميم، ووصم مولينبيك على أنها بؤرة للتطرف». واليوم، يؤكد الناشط الاجتماعي بين النشء من أصول مغاربية في مولينبيك، منير مسعود، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن تأثير الأعمال الإرهابية لم يتراجع بعد مرور كل تلك السنوات. ويوضح أنه «ورغم إيلاء السلطات اهتماماً للحوار، والسعي إلى انتهاج سياسة دمج أفضل، ما يزال الناس قلقين على جيل مراهق يمكن أن يجرى استغلاله». وغير بعيد عن الحي، في منطقة روزا لوكسمبورغ، بالقرب من مقرات الاتحاد الأوروبي، يؤكد الناشط الاجتماعي عبد السلام عويطي أن «استغلال ما جرى سياسياً ضد المسلمين مستمر منذ 2016».

ومع هجمات بروكسل وباريس، والاعتداءات التالية بعد 2016، تشددت أوروبا أكثر فأكثر أمنياً وفي سياسة الهجرة واللجوء. وكانت انعكاسات هجمات بروكسل سريعة لجهة بروز تيار من جماعات النازية الجديدة، التي حشدت بعد أسبوع من الهجمات نحو 450 متظاهراً لقطع الطريق المؤدي إلى مولينبيك، فيما تدخلت الشرطة لفض الاحتجاجات العنيفة التي رفعت شعارات معادية للإسلام ومتوعدة مسلمي الحي. ورغم أن الساسة المحليين نددوا بتظاهرات النازيين الجدد، إلا أن الأجواء العدائية لم تتراجع بعد سنوات من العملية. وفي كل عام يستعيد اليمين المتطرف مناسبة تأبين الضحايا، لاتهام مسلمي البلد بالإرهاب.

وقد تجاوز التحريض حدود بلجيكا، إذ استغلّه ساسة اليمين الشعبوي بالتعميم بأن اللاجئين نحو أوروبا «إرهابيون»، كما صرح ويصرح ساسة هذا المعسكر في المجر والتشيك وبولندا والنمسا وإيطاليا والدنمارك، وذلك بهدف رفض السياسة الجديدة المتبعة اليوم لتقاسم اللاجئين منذ اتفاق 2016، وبمنع مبطن لحق اللجوء. كذلك زادت أوروبا تعاملها الأمني مع لاجئي القوارب، سواء في المتوسط أو بحر إيجه باتجاه الجزر اليونانية.

تم تشديد الأمن في بروكسل بعد التفجيرين (إيمانويل دونانت/فرانس برس)